طلعنا عالحريّة

نصف شهرية، سياسية، ثقافية، مستقلة

العدد 76
2016 / 9 / 5

داريـــا
الأيقونة والدرس القاسي

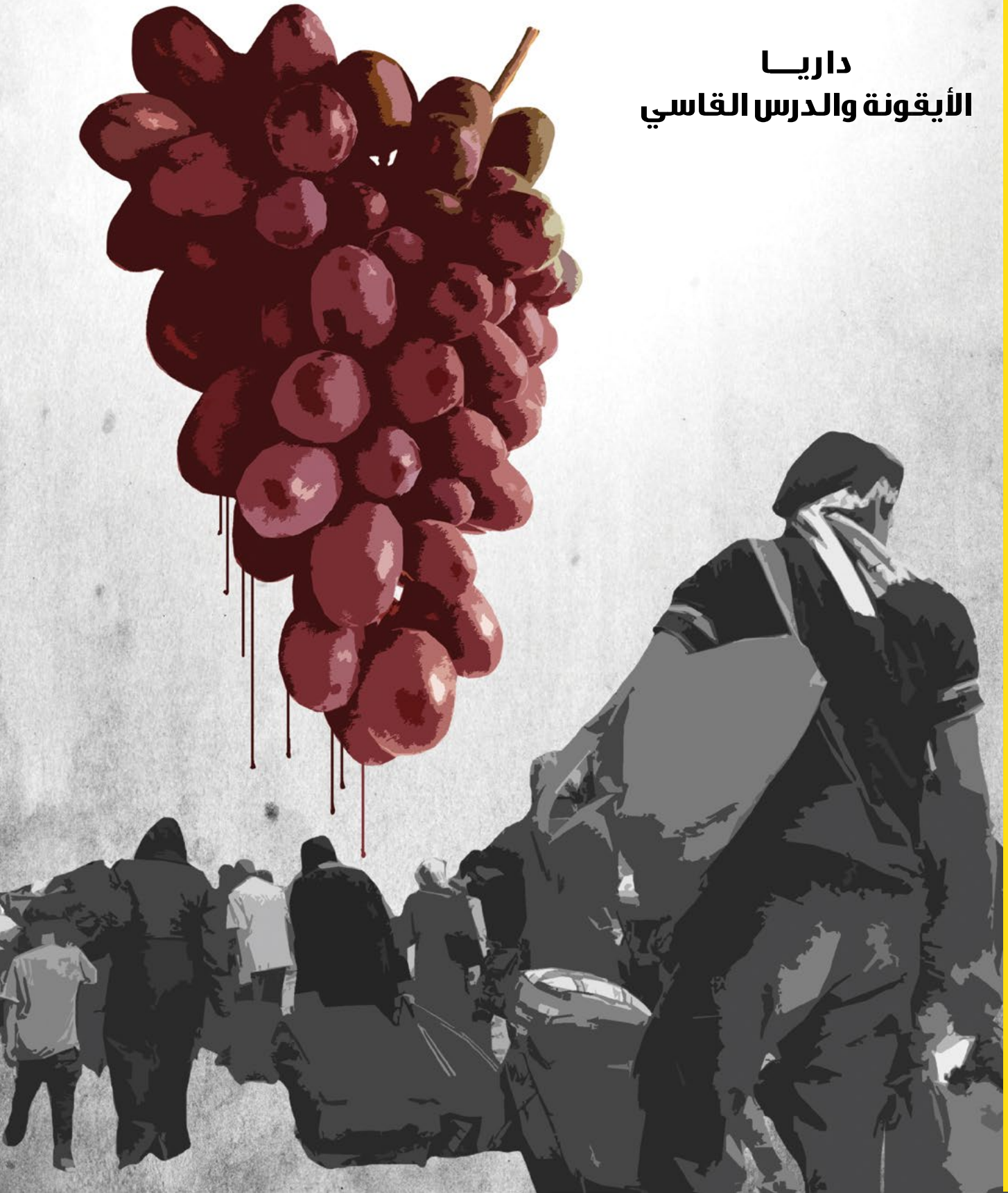

مجلة مستقلة، تعنى بشؤون الثورة السورية، نصف شهرية، تطبع وتوزع داخل سوريا وفي عدد من مخيمات اللجوء والتجمعات السورية في الخارج

داريـــا..
الأيقونة والدرس القاسي

افتتاحية بقلم أسامة نصار

تصوير فادي محمد

في مؤتمر إعلان استسلام نوكيا للطاغية مايكروسوفت، نُقل عن رئيس شركة نوكيا أنه قال: "نحن لم نفعل شيئاً خطأ، لكننا فشلنا!" ثم بكى وبكى معه جميع النوكيويون.

شبه أحد شباب داريا حاله وهو يشاهد الباقين من أهالي مدينته يخرجون منها مرغمين بوالده الذي كان مريضاً بالسرطان، وهو يعرف أنه مريض بالسرطان، والأطباء قالوا له إنه يحتضر، ولا ينفعه الآن طب ولا غيره، لكنه عندما حلت ساعة المرحوم حزن وملأه الكمد.

كلنا نعرف أن معركة داريا لا يمكن كسبها من الناحية العسكرية، لكن يملؤنا أمام ما حلّ بالمدينة الحزن والكمد.. والغيظ أيضاً.

وقد نواسي صديقنا الداراني بأن الموت حق.. لكن اغتيال المدن ليس حقاً.

ما يؤلم أكثر من الزعل والوجدانيات، ومن انتزاع الأهل والأحباب من حقوقهم بهذه الطريقة، هو أنه لا يبدو على الثورة والثوريين أنهم عرفوا لماذا سقطت داريا، رغم ما يتمّ تداوله من أن مقاتلي داريا خُذلوا من قبل الجميع. لكن لا أحد يسائل الموضوع بجذرية أكثر؛ كأن يبحث عن خطأ أصيل يتجاوز أن (الفزعة) لداريا تأخرت ولم تأت.. ويطرح احتمال أن هناك خطأ منذ البداية، بأن يتم جرّ إلى معركة غير قابلة للربح. وبالتأكيد لا نعني بـ (الخطأ منذ البداية) أنه لم يكن على أهالي داريا أن يثوروا على الذلّ والظلم انتصاراً لكرامتهم وحريتهم.

عسكرياً، لتكسب معركة داريا يجب تفكيك مطار المزة العسكري، وتحييد الفرقة الرابعة- دبابات - وكذلك المقارّ العسكرية في سهل كوكب ومحيطه، بالإضافة للسيطرة على أتستراد درعا الدولي واتستراد بيروت (المتحلق الجنوبي)، وهذا بالضبط هو تعريف سقوط النظام عسكرياً.

إذاً، كسب المعركة العسكرية في داريا هو سقوط النظام. لم يسقط النظام فلم تكسب داريا المعركة.

معلوم أن المدينة لم تختر المعركة، وإنما فُرضت عليها، وصحيح أن المعركة دفاعية منذ بدايتها، ومنذ بدايتها أيضاً نزح أكثر من 90 بالمئة من أهالي المدينة، وسرعان ما صار (الكسب) هو صمود من بقي منهم تحت النار. وخلال الثلاث سنوات الأخيرة تم طرح تسويات عديدة، لكن النظام لم يقبل إلا بمآل مجحف، يوازي حقده الخاص على داريا.

لا أحد يريد أن ينكر مساهمة داريا المتميزة في الثورة، ولكن من غير النافع تقديس التجارب وجعلها فوق مستوى الدراسة. ورغم كل الصمود والبطولة والشهامة التي أبداها مقاتلو داريا ونشطاؤها، بينما هم يحاولون اجتراح معجزة لم تأتِ، يبقى الاعتقاد بأن داريا على حق، يختلف عن القول إن داريا هي الحق. ذلك لا يجعلنا نضطر لتقبل فكرة خاطئة مفادها أن "الحق هُزم"، وأن الباطل أزهق الحق!

لننسجم ولنحافظ على مسلماتنا الذهنية، يمكننا أن نغير التسميات كما نشاء، دون أن نؤثر على الواقع وعلى الحقيقة. يمكن أن نسمي الهزيمة انتصاراً، والانتصار هزيمة، والأسلم أن نسمي شيئاً واحداً هزيمة وانتصاراً معاً!

المشكلة أن الناس لا تعرف، وربما لا تعترف! ويقولون كما قال رئيس نوكيا: لم نخطئ ولكن فشلنا!

غير أن الحق لا يهزم، وخاصة أمام الباطل. وإذا حصل أن هُزم (مَن عندَه) الحق فذلك لمشكلة

طلعنا عالحرية
مجلة نصف شهرية تعنى بشؤون الثورة
تطبع وتوزع داخل المدن والقرى السورية
وفي بعض مخيمات اللجوء

www.freedomraise.net
المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير
الجريدة غير ملزمة بنشر كل ما يردها من مواد.
رئيس التحرير ليلى الصفدي

تفاعل معنا عبر صفحاتنا على الإنترنت
facebook.com/freeraise
twitter.com/freedomraise
info@freedomraise.net

معاون رئيس التحرير: أسامة نصّار
قسم حقوق الإنسان: أنور البني
قسم المرأة: يارا بدر
المحرر الاقتصادي: وائل موسى
الغلاف: سمير خليلي
كاريكاتير: سمير خليلي - هاني عباس
زملاء مختطفون في الغوطة الشرقية: رزان زيتونة - ناظم حمادي

التهجير القسري، وطريق اللاعودة في سوريا

ماهر مسعود

يشكّلُ التهجير القسري الذي حصل في داريا نقطة فارقة في عمر الثورة السورية، فهو، وإن تشابه في الشكل مع هجرات كثيرة؛ كان أوضحها في حمص القديمة في الشهر الخامس من عام 2014، إلا أنه يختلف كلياً في المضمون، إن وضعنا في اعتبارنا التوقيت والزمن وموازين القوى الحالية، ورأينا تأثير القوى الدولية المتدخلة بمعظمها ضد مصلحة الثورة، ودور الأمم المتحدة المتواطئ كلياً مع نظام الأسد.

التهجير القسري من داريا، وإخلاء المدينة من سكانها، المدنيين والعسكريين، هو بداية لطريق طويل، سيغير ملامح سوريا، ويغير طبيعة الصراع ذاته إلى غير رجعة، وليس إكمال خِطّة وخط التهجير نحو المعضمية وحي الوعر في حمص، وربما مضايا والزبداني فيما بعد، سوى خطوات على هذا الطريق.

مع تهجير داريا يكتمل نصاب العداء الطائفي، ويتضح التغيير الديمغرافي، وتثبيت خطوط التماس الطائفية، ويرتفع الانقسام الأهلي إلى مرتبة الجدار العنصري العازل، ويضع إمكانية عودة التعايش أو إقامة الاندماج الوطني في المستقبل القريب في سياق الاستحالة.

يتشكل لدينا في سوريا اليوم ثلاثة فضاءات رئيسة باتت شبه مكتملة؛ وقابلة للتمدد، يتقاسمها كلاً من السنّة والعلويين والأكراد، وهي حاضنة لثلاث مظلوميات تبني أسواراً عازلة حول نفسها، وتبني صدوعاً غير قابلة للرأب بين بعضها البعض، وتؤسس لصراعات عنيفة ومديدة ومركبة في سوريا.

ونحن نسميها فضاءات، لا مناطق، لأنها ليست واضحة المعالم مناطقياً؛ في الوقت الحالي على الأقل، وتسيطر على الرؤوس والعقول والسياسات أكثر من سيطرتها على الأرض، وهي فضاءات ضيقة وعدمية تتجه نحو التوسع بتغذية صراعية خلفية، لتعيد صياغة الواقع وتثبيت حدوده بالدم.

ونسميها مظلوميات بالتوازي، ليس استناداً إلى الظلم الذي كان أكثر من تعرض له خلال السنوات الخمس الماضية هم السنّة، بل استناداً للنظرة الذاتية لكل من تلك المجموعات إلى نفسها، واستناداً للخسارات البشرية الكبيرة؛ بالقياس للحجم الديمغرافي، لكل منها دفاعاً عن ذاتها، واستناداً في المحصلة للعداء المتنامي والمتراكب طائفياً وإثنياً ودينياً وسياسياً بينها.

ليست الطوائف والإثنيات الأخرى، كالدروز والاسماعيليين والآشوريين والسريان وغيرهم، بعيدة عن هذه الأجواء، ولا عن تلك الترسيمة الثلاثية بما فيها من مظلومية وعداء وصراع مستمر، لكن العنف هو ما يصنع الواقع ويرسم فضاءه في سوريا اليوم، وأقصى درجات العنف؛ الذي يترافق هنا مع التهجير والتطهير العرقي والطائفي، هو ما تتعرض له أو تعرضه الثلاثية المذكورة.

يجب التذكير دائماً، أن لا تفاضل ماهوي بين الطوائف والإثنيات، وأن الطائفية هي صناعة سياسية لا وجوداً موضوعياً. لكن العنف المنفلت من كل عقال، يحيّد العقل تماماً ويجعل الطائفية هي خيط النجاة الأسود، كما أن الرعاية الدولية للعنف التي نشاهدها في سوريا، تساعد النظام الطائفي، في فرض طائفيته على الجميع، وتمنع أي أفق عادل للقضية السورية، لكن الخطورة المتأتية عن التهجير الطائفي والإثني، تنبني على نقل الطائفية من حيز القوى السياسية والعسكرية المتسيِّدة، إلى الحيز الشعبي الأوسع، وتبني ذاكرة قهرية "أحفوريّة" عمادها الانتقام وعدم القدرة على المسامحة والتسامح في المستقبل، وينقل العداء من عداء سياسي فوقي، إلى عداء وجودي "تحتي" ومتجذر، لتصبح العداوة هي السياسة، والسياسة هي العداء والنفي وبناء الذات الطائفية سياسياً.

إن المُشتَرَك الأكثر ثباتاً بين جميع الطوائف والإثنيات في سوريا هو الهزيمة، لكن التفاضل في الهزائم والخسائر ليس بلا قيمة في الواقع، فمع أنه لا يجعل من أحد منتصراً، إلا أن حجم الهزيمة وحجم الخسائر يتناسب طرداً مع الانكماش والتعصّب الطائفي وتوليد الطائفية، مثلما يتناسب عكساً مع إمكانية القبول والتعايش فيما بعد، وربما يعطي المثال الكردي القريب في جرابلس صورة ساطعة عن أثر الهزيمة المتوقعة للمشروع الكردي الانفصالي على زيادة منسوب التجييش الطائفي والانخراط في الطائفية وانعدام قبول الآخر، والانكماش نحو نصر الأخوية الطائفية والإثنية على طريقة "انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً" مهما كانت يديّ هذا الأخ مغمسة بالدماء.

إن الطريق الذي يبدو بلا عودة في سوريا، هو طريق الانقسام الطائفي/ الإثني المركّب، وهو الطريق الذي يصل مع تهجير سكان داريا؛ وأخواتها، إلى حدوده القصوى وتخومه الأبعد، وما تتم صياغته دولياً على أنه "تسوية" سياسية، ليس إلا دفعاً للانقسام السوري نحو أبعد مدى ممكن، وتثبيته بالحماية وإنشاء مناطق النفوذ، وهو ما يجعل التسوية مفتقدة لأدنى درجات العدل، بل مساهمة دولية، وبوقاحة عزَّ نظيرها في التاريخ، في دعم نظام الإبادة الجماعية، لتجعل منه الصورة الوحيدة لسوريا القادمة.

مِن عنده. فقوانين الكون ثابتة وليس فيها محسوبيات ووساطات ومجاملات وأيقونات. البحر لم ينشق أمام مقاتلي داريا، لأن الإخلاص لا يكفي لتحقيق النجاح. والأماني أيضاً لا تكفي بل هي تزيد من الصعوبة غالباً.

أثناء التحضير لإجراءات ترحيل من بقي من أهالي داريا توفي التوأم الملتصق الذي ولد في الغوطة، واللذين بذلت جهود كبيرة جداً جداً لإنقاذهما، وتم إطلاق حملة من أنجح الحملات الإنسانية التي عمل عليها ناشطون سوريون مؤخراً، من أجل إخلاء الطفلين نورس ومعاذ من الغوطة إلى بلد يمكن فيه إجراء عملية إسعافية لفصلهما وعلاجهما. طوال شهر كامل ظلّت الحملة قائمة وناجحة وفعالة، لكن الطفلين ماتا، والبقية بحياتكم، مع أن الحملة نجحت.

ما أصعب أن تفشل وأنت تظن أنك تصرفت التصرف الصحيح. تخسر مرتين؛ مرة بالفشل ذاته، ومرة بفوات فرصة التعلم من الخطأ.

بمثل هذه التجارب (العبثية) تُفتح أبواب التطرف والعدم.

كيف يمكن الإمساك بهذه المعادلات: الصح لا يفشل. والحق لا يأتي إلا بالحق، والباطل لا يمكن أن يأتي بحق؟!

كيف يمكن أن نعرف الطيب فنستفيد منه، ونعرف الخبيث فنتجنبه؟ دون أن نغمط حقوق الطيبين الذين يرتكبون أخطاء، أو أن يخدعنا الخبثاء الذين يقومون بأعمال حسنة؟

تبدو مهمّة عزل الصحيح الطيب عن الخطأ الخبيث مثل فرز الرز أو العدس عن الزيوان والحصى ، لكن دون هذه الفرز لا يمكننا الاستفادة من الدروس والتجارب وإن كانت بقسوة درس داريا.

داريّا: سِفر الخروج

شوكت غرزالدين

بدمِهم وبلا عنتريات وبعقلانية سياسيّة، وقّع ما تبقى من ثوار "داريّا" وأهلها على الخروج منها! برعاية دوليّة نعم، واستقلوا حافلات الأمم المتحدة الخضراء مجاناً أجل! ولكنهم خرجوا كخيارٍ أقلّ سوءاً من خيار استمرار صمودهم الأسطوريّ بأسوأ ظروفِ القصف والحصار والخذلان، تلك الظروف التي تؤدي إلى الانتحار الجماعيّ؛ وذلك للخلل الكبير في موازين قوى الثورة لصالح القوى المحليّة والدوليّة متعديّة الجنسيات أولاً، ولدور الزمن في قلب حقهم أو حق الثورة باطلاً ثانياً، وللمصلحة الكامنة في "سِفر الخروج" عند أعداء الثورة ثالثاً.

خرجوا نعم، ولكن لسان حالهم يقول كما قال "لينين" يوماً بعد توقيع صلح "تريست ليتوفيست" المُذِّل لـ"روسيا" آنذاك أمام "الألمان": "إنَّ الكرّة للضواري؛ يجب علينا أن نُجبِر الظروف المتحجِّرة على الرقص بأن نعزف لها لحنها ذاته". فهل ستمضي الأيام وستعود داريّا لأهلها المنتصرين؟ وهل سنعزف لحن ظروفنا المتحجِّرة ذاته، أم أننا سنكرِّر عزفنا السابق المُفارِق لظروفنا المتحجِّرة؟ وهل سنتعلم الخسارة من أجل الانتصار؟ أسئلة كثيرة تتضارب خبط عشواء وأجوبتها برسم السوريّين وعهدتهم.

لنعزف لحن المعقوليّة الواقعيّة، وهو لحن الظروف المُتحجِّرة ذاته، ونُجبِرها على الرقص لنا، وإلا تحوّلنا لسماد للتاريخ. وما لحن ظروفنا المتحجِّرة ذاته إلا تعديل موازين القوى بأي شكلٍ، واللعب بمفاعيل الزمن، ورفع مصلحة الثورة فوق كل شيء. أما لحن النشاز الذي عزفناه سابقاً ما هو إلا لحن الاستجداء والانتظار والاتكال على المجتمع الدوليّ والدول المانحة صاحبة المصلحة الخاصة بها.

"داريّا" امتحانٌ للسلميّة، للوطنيّة السوريّة والمواطنة، للصمود الأسطوريّ، للحصار.. بجملة واحدة: "داريّا" امتحانُ المجد، امتحانُ الثورة السوريّة! إنها ابنةُ السوريّين المَوْءودُة، وردةٌ في صليب حاضرنا! إنها مكانةٌ أكثر منها مكاناً!

لطالما كانت السياسة مرتبطة بالإرادة والاختيار، ولكنها في سوريّة تراجعت إلى حالة الضرورة والإجبار؛ بفضل إرهاب النظام الحاليّ بمعية المجتمع الدوليّ. يا لهول انحطاط المجتمع الدوليّ و"الدولة" السوريّة! يقتلعون الأهالي من بيوتهم!

وإذا كان لكلٍّ من اسمه نصيب، كما قالت العرب قديماً! فـ"داريّا" من اسمها نصيب أيضاً. فهي اسم عربيّ-أراميّ قديم وتعني الدار والمسكن والسكينة لا التهجير والهدم والاضطراب. وستعود داراً للسكن والسكينة. وقد خطر لي مرةً -كما للكثير من السوريّين- تسمية ابنتي عند ولادتها منذ أكثر من سنتين بسم "داريّا"، وحال دون ذلك تدخل صديقة لي قالت: لا تجعل مصير ابنتك كمصير "داريّا"، وأوردت مثالاً عن أبٍّ كرديّ قد سمى ابنته "حلبجة"، ثم قتلت عام 2014 في سوريّة عن عمر يناهز ثمانية عشر عاماً. فالجميع برسم القتل في سوريّة بغض النظر عن الأسماء! لقد دخلت "داريّا" التاريخ من أوسع أبوابه خالدةً فيه بمجدِها، وستتحول إلى أيقونة للسوريّين، وإلى نموذج للمجد والكرامة والحريّة.

لقد تعلّمنا الدرس جيداً. ويتلخص ببساطة بالمثل الشعبيّ: "ما بيحك جلدك غير ظفرك"؛ أي الاعتماد على الذات وترك الدوليّ والإقليميّ إلى غير رجعة. وتعلّمنا كيف كان لدولتنا الفاشلة والمجتمع الدوليّ الفاشل أنْ ينتصروا على أهالي "داريّا" بصفقة إما الخروج وإما الإبادة والثالث مرفوع. فلا وألف لا، لفرض منطقٍ صوريٍّ عقيم، لا ينتج جديداً إنسانياً بل يدور ويدور إلى ما لانهاية له في الجحيم. فإذا انحطّت الدول إلى هذا القاع، فلا عتب على العصابات والمليشيات والفصائل والقراصنة والشلل... فلا فضيلة بالدولة يا "أفلاطون" كما زعمت في "حوار الجمهوريّة"؛ فلتحترق الدولة بانحطاطها؛ لأنهم يثبتون بالبرهان القاطع أن فضيلة الدولة هي في السماء فقط، وليس في الأرض، وأن أرضنا غير قابلة للتحسين بالمطلق. يا لكم من أغبياء تقفلون باب التاريخ!

الضروريّ في السياسة هو التحكم في المصير والأمن والاستقرار والعيش؛ أي التحكم في الوجود ونموه، بينما الضروريّ عند الدول هو القتل والتهجير والعدم. فما الضروريّ بإخراج الأهاليّ من أطلالِ بيوتهم؟ هل هو إعادة تموضع لمناطق النفوذ؟ أم نفخ سمومكم ونيرانكم وثاراتكم في وجه الحريّة؟ تريدونها تهجيراً أليس كذلك؟ فلنجعلها فرصةً لجمع القوى، واستراحةً لالتقاط الأنفاس، ومراجعةً وتقويماً للوقائع، وآليةً للتعاطي مع الظروف المتحجِّرة؛ للكرِّ من جديد وهزم الهزيمة لتحقيق فضيلة الدولة المأمولة في الارض وفتح باب التاريخ.

بعدكِ "داريّا" افترشت مجهولي وهُزِمت في هزيمتي! ولكن الكرّة للضواري فهدئي من روعك لأنها زيارة وليست هجرة.

هدنة برائحة البارود في مدينة الحسكة

كمال شيخو

عادت الحياة تدريجياً إلى طبيعتها في مدينة الحسكة، وبات بالإمكان مشاهدة عدد من المحّال التجارية تفتح أبوابها وتستقبل زبائنها في سوق المدينة. كما يمكن مشاهدة النازحين وهم يحملون حقائبهم في طريق العودة إلى بيوتهم التي كانوا قد تركوها على إثر تجددّ المعارك الأخيرة.

مدينة الحسكة بقيت بمنأى عن الحرب الدائرة في سوريا حتىّ صيف العام الماضي، بعد أنّ شنّ عناصر تنظيم "الدولة الإسلامية" هجوماً واسعاً، وسيطروا على الجزء الجنوبي من المدينة، ولم تفصلهم سوى أمتار قليلة عن قصر المحافظة.

حينها، رفضت وحدات حماية الشعب الكردية، المشاركة بالمعركة، واشترطت تسليم المدينة لإدارتها، الأمر الذي رفضته ميليشا الدفاع الوطني وكتائب البعث والمقنعين الموالين للنظام السوري، وبعد عجز الأخيرة عن التصدي لتقدم عناصر التنظيم؛ قبلت شروط الوحدات وأخلت مواقعها في جنوب المدينة وسلمت الحواجز لسلطة القوات الكردية.

تجددّ الاشتباكات

واندلعت اشتباكات عسكرية في 16 من شهر آب/ أغسطس الماضي، بين (قوات الدفاع الوطني) و(المقنعين) و(كتائب البعث) الموالية للنظام السوري من جهة، وعناصر (الأسايش) -الشرطة المحلية للإدارة الكردية- و(وحدات الحماية) و(القوات الجوهرية) المساندة لها من جهة ثانية، على خلفية اعتقال الجهة الأولى عناصر تابعة للثانية، بالإضافة لسوق الشباب إلى التجنيد الإجباري، الأمر الذي أشعل فتيل النزاع بين الجانبين.

وللمرة الأولى منذ اندلاع النزاع في سوريا، دخل الطيران الحربي التابع للنظام السوري غمار المعارك المتجددة في مدينة الحسكة، واستهدفت يومها مواقع عسكرية تابعة للوحدات وقوات سورية الديمقراطية، وطال القصف أحياء مدنية أيضاً، ما دفع آلاف السكان والأهالي للنزوح إلى المدن والبلدات المجاورة.

وتدخلت روسيا لإنقاذ الموقف، حيث قامت باستدعاء الأطراف المتناحرة إلى قاعدتهم العسكرية "حميميم" بمدينة اللاذقية، وعقدوا اتفاقاً يقضي بوقف الأعمال القتالية، وتسليم الأسرى والجرحى وجثامين القتلى، إضافة إلى فتح طريق الحسكة- القامشلي والطرق المؤدية إلى أماكن تمركز الجيش داخل المدينة وخارجها، واستمرار العمل لحل المشكلة الكردية، والبدء بمناقشة أحوال الموظفين المسرّحين من عملهم في الدوائر الحكومية.

واشترط الجانب الكردي حلّ مليشيات الدفاع الوطني وكتائب البعث والمقنعين، وفي حديثه مع مجلة "طلعنا عالحرية" قال سيهانوك ديبو المستشار الرئاسي المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي إنّ "وجود ميلشيات ومرتزقة يستخدمهم النظام حينما يشاء يتناقض مع أساسيات ومبادئ الإدارة الذاتية ولا يمكن القبول بها تحت أي ذريعة"، وأضاف "بحسب الاتفاق، غير مسموح لهم بالبقاء في مناطق الإدارة الذاتية وهذا ينطبق على مدينة الحسكة".

ردود متباينة

ولفت ديبو أن استمرار تطبيق الهّدنة مشروط بالتزام النظام السوري ومواليه وشددّ أنّ "نجاح الاتفاقية مشروطة بالتزام النظام السوري ببنودها وتطبيقها. الإدارة الذاتية حققت طول هذه الفترة درجات متقدمة من الاستقرار والأمن والتنظيم المجتمعي بعكس الفوضى العارمة وفقدان الأمن في أغلب المناطق السورية"، وأشار أن "مناطق روج أفا -التسمية الكردية لغرب كردستان- باتت ملاذاً آمناً لمئات الألوف من السوريين الفارين من مناطق العنف والتوتر" بحسب المستشار الرئاسي لحزب الاتحاد الديمقراطي.

وهذه ليست المرة الأولى التي يطالب فيها الأكراد بحل الميليشات التابعة للنظام السوري بمدينة الحسكة. فخلال اشتباكات دامية في مدينة القامشلي في نيسان/ أبريل الماضي طالب الأكراد بإعادة النظر بتشكيلات الدفاع الوطني والمقنعين وكتائب البعث، الأمر الذي لم يتحقق حينها.

أما عبد الحكيم بشار نائب رئيس الائتلاف السوري المعارض، وعضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني فقد وصف الاشتباكات الأخيرة التي دارت في الحسكة، بـ"المسرحية".

ولدى لقائه مع مجلة "طلعنا عالحرية" أكد بشار أنّ "نظام الأسد يسارع في التدخل كلما تعرضت الـ PYD لمأزق سياسي، لأنّ آلاف المواطنين نددوا بممارساته في عامودا والقامشلي ومدن أخرى".

ونوه عبد الحكيم بشار أنّ "اشتباكات مماثلة حصلت خلال السنة الفائتة بين الطرفين، ولكن عناصر الوحدات والأسايش -الجناح المسلح لحزب الاتحاد- عملت على استغلالها وإيهام الكرد بأنها تحارب النظام، ومن ثَم سعى إلى إخماد أصوات المعارضة الكردية".

اتهامات متبادلة

واتهم نائب رئيس الائتلاف قوات سورية الديمقراطية بأنها موالية لنظام الأسد، وأضاف: "أنّهم يتقاضون رواتبهم من النظام لأنهم يعملون على حمايته".

وفي رده على جملة الاتهامات، ذكر سيهانوك ديبو أنّ "بعض الجهات ارتضت لنفسها أدوار التشويه والتشويش بعد أن شعرت حقيقة خروجها من كامل المشهد؛ من بين هذه الجهات بعض من أحزاب أو لنقل بعض من قيادات المجلس الكردي"، وتساءل مستغرباً: "اعتبروا قصف طيران النظام ومدافعه للمحلات المدنية والمواقع العسكرية التابعة للإدارة الذاتية، ووقوع شهداء مدنيين وعسكريين بأنها مسرحية!".

وتابع ديبو كلامه بالقول: "يدل هذا الاتهام على مسألتين يعاني منهما المجلس الكردي، أولهما الارتهان الكامل لأجندة السلطة التركية وبعض شخصيات الائتلاف وتنفيذ ما يُطلب منهم بدقة، وثانيهما العمى السياسي والعجز البادي من قبلهم في استيعاب تعقيدات الأزمة السورية والتحالفات الطارئة بين النظام وتركيا. والأخيرة ما زال المجلس الكردي يقف إلى جانبها ويتحرك وفق تعليماتها".

بيدّ إنّ عبد الحكيم بشار ذكر أنّ ممارسات حزب الاتحاد الديمقراطي: "الظالمة خلال الأربع سنوات الماضية، فاقت ممارسات النظام البعثي الظالم الذي استمر في حكم البلاد قرابة أربعة عقود"، ونفى أنّ يكون يمثل تطلعات الكرد، واتهم أنّ الحزب "يعمل على تأجيج الكراهية والعداء بين العرب والأكراد، وهذه السياسة لا تنعكس إيجاباً على الكرد".

الديمقراطية مقابل الإسلام

*يوسف المنجد

يعادي الكثير من الإسلاميين الديمقراطية من منطلق كونها بضاعة غربية، ونبتٌ غريب عن البيئة الإسلامية، وكذلك لكونها تعطي الناس الحق في التشريع، وهو أمر يحصره الإسلام بيد الله تعالى. ويرى هذا الفريق من الإسلاميين أن الغرب يسعى بكل سطوته إلى تصدير الديمقراطية إلى بلاد المسلمين، لأنها سبيله للقضاء على الإسلام.

فهل يحرص الغرب حقاً على دمقرطة البلدان الإسلامية؟ وهل يستعمل الغرب الديمقراطية وسيلة يتآمر بها على الإسلام وأهله؟

المتابع لأحوال البلدان الإسلامية التي أصبح للديمقراطية فيها شيئاً من الاستقرار والرسوخ؛ يلاحظ ببساطة انتعاش الإسلام وانتشاره، بأضعاف عما كان عليه قبلها. ففي تركيا على سبيل المثال، نرى أن الإسلام لم يتنفس الصعداء إلا بعد أن حققت الديمقراطية رسوخاً واستقراراً.

وكذلك الأمر في إندونيسيا وماليزيا، بل حتى في الغرب نفسه وجد الإسلام في الديمقراطية البيئة الملائمة التي مكنته من حجز موطئ قدم له فيها. الأمر الذي يمكن أن نستنتج منه، أن الإسلام ينتعش بانتعاش الديمقراطية، وأن الديمقراطية غير متعارضة مع الإسلام ولا معادية له -كما يرى البعض- بل إن العكس هو الصحيح.

من جانب آخر فإن المطلع على تاريخ الغرب في التعامل مع الأنظمة الاستبدادية في البلدان الإسلامية وغيرها، ودعمه لها، سيجد ما يدحض فرضية سعي الغرب لغرس الديمقراطية في هذه البلدان، تلك النظرية التي يقتنع بها الإسلاميون المعادون للديمقراطية، ويؤسسون عليها تحريضهم ضدها. لأن من المعلوم لكل ذي لبٍّ وبصر، أن الغرب لا يتحرك بدوافع إنسانية، ولا بدافع من القيم التي يتغنى بها في العلن ويغتالها في الخفاء، فهو لا يهتم خارج حدوده لقيم الحرية والعدالة والمساواة وكافة حقوق الإنسان الأخرى، وإنما يهتم أولاً للحفاظ على مصالحه، المتمثلة في استمرار تدفق ثروات الشعوب إلى خزائنه، والتي تضمن له دوام الرفاهية والهيمنة والاستعلائية. وما حديثه عن تلك القيم وتغنيه بها، إلا وسيلة بروبغاندية، يذرُّ بها الرماد في العيون، ويَظهر من خلالها منسجماً مع حضارته وقيمها المعلنة، ويثبت بها تفوقه وأستاذيته للعالم، في مقابل تخلف وهمجية غيره من الشعوب، ويقدم نفسه من خلالها على أنه النموذج الأرقى والمثل الأعلى، ونهاية التاريخ. إضافة إلى اتخاذه تلك القيم ذريعة للتدخل في شؤون الدول والسيطرة عليها ونهب ثرواتها، ووسيلة يخلي بها مسؤوليته الكبيرة عمَّا يحصل في العالم من خراب.

إن الغرب بسياساته وحكوماته والمتنفذين فيه -ولا نعفي كذلك الكثير من شعوبه- لا يريد إطلاقاً الديمقراطية للبلدان الإسلامية، لأن مصلحته تكمن في بقاء ورسوخ الاستبداد فيها؛ فهو خادمه المطيع، الذي يضمن استمرار سيطرته وتحكمه، لذلك فهو يسانده ويدعمه ويباركه في السر، وإن كان يعاديه ويلعنه في العلن. مصلحة الغرب في بقاء طغاة مجرمين، همهم الأوحد بقاؤهم وأنظمتهم، حتى لو اقتضى ذلك بيع أوطانهم وتدميرها، وقتل شعوبهم وتشريدها. فالمهم أن لا تتحرر هذه الأوطان، وأن تبقى شعوبها تائهة، يفترسها اليأس وتشغلها التوافه، وتستهلكها الشهوات والحروب والنزاعات.

لقد شهدنا جميعاً تلك الديمقراطية التي جلبها الغرب للعراق على سبيل المثال، حيث ذهبت بطاغية فرد انتهى دوره ونفدت صلاحيته، لكونه أظهر بعض التمرد على أسياده، وجاءت بطغيان طائفة برمتها، وإن ألبسته لباس ديمقراطية مزيفة، ضمنت له سلب ثروات هذا البلد الغني، وتحطيم شعبه الذكي المبدع.

لقد باغتت ثورات الشعوب العربية الأخيرة الغرب حقاً، تماماً كما باغتت الحكامَ العرب أنفسهم، فلم يكن يتوقع أن يتم أمر بهذا الحجم بهذه السرعة والسلاسة، ويمتد كما النار في الهشيم، فقالها بلسان حاله كما قالها القذافي قبله بلسان مقاله: (من أنتم؟!!)، لكنه تدارك الأمر، وتمكن من امتصاص الصدمة، وعمل على إعادة الأمور إلى نصابها، فدعم انقلابيي مصر واليمن وليبيا، ودعم بتخاذله وأمواله المشؤومة طاغية سوريا، أما تونس فقد انتبه فيها قادة حركة النهضة التي فازت في الانتخابات الأولى إلى لعبته القذرة، فتنازلوا عن بعض مكتسباتهم في سبيل الحفاظ على الحد الأدنى من مكتسبات الثورة، والعمل تدريجياً على ترسيخها وتوسعتها.

ولا يخفى التورط الغربي في دعم محاولة الانقلاب الفاشلة الأخيرة في تركيا، وهي حادثة كشفت حقيقة الدعم الغربي المزعوم للديمقراطية في البلدان الإسلامية.

الغرب إذاً، يسوؤه أن تحصل الشعوب الإسلامية على حريتها، وأن تمتلك قرارها، لذلك فهو لا يرضى لها الديمقراطية، ويسعى بكل سطوته للحيلولة دون حدوث ذلك. وهو يعلم جيداً، أن الشعوب الإسلامية متمسكة بدينها وقيمها، وأن الديمقراطية ستشكل البيئة الخصبة لعودة قوية للحضارة الإسلامية، التي تشكل منافساً قيمياً قوياً، وسداً منيعاً ضدّ أطماعه الطغيانية. لذلك فهو يضعها أمام خيارين لا ثالث لهما، إما الإسلام وإما الديمقراطية، ولا سبيل أبدا لخيار الديمقراطية مع الإسلام، فيمكن للغرب أن يدعم الديمقراطية في بلادنا فقط إن نحن تخلينا عن إسلامنا وقيمنا، وسلمناه قيادنا روحياً وثقافياً ومادياً.

وللأسف فإن الإسلاميين الرافضين للديمقراطية يقدمون للغرب (خدمة العمر) بتحريضهم عليها وتكفيرهم لها، وللداعين إليها، وتزييفهم وعي الشعوب الإسلامية تجاهها، وهم في هذا يتوافقون إن لم نقل يتطابقون مع الغرب، فذاك يرى أن الإسلام لا يتوافق مع الديمقراطية، ويشترط إزاحته لإحلالها، وأولئك يرون أن الديمقراطية لا تتوافق مع الإسلام، فيرفضونها جملة وتفصيلاً، وذاك من مصلحته بقاء الاستبداد الذي يضمن بقاء الشعوب الإسلامية مستعبدة له، وأولئك من مصلحتهم قيام استبداد بلباس إسلامي يضمن سيطرتهم وتحكمهم. ويجهل الإسلاميون الرافضون للديمقراطية أو يتجاهلون أنهم يقابلون بين لا متقابلَيْن؛ الإسلام والديمقراطية، مع أن المقابلة الصحيحة هي تلك التي تكون بين الاستبداد والديمقراطية، وليس بين الإسلام والديمقراطية. فالخيار لا يكون إلا بين شيئين متجانسين في الطبيعة وإن كانا مختلفين في الأداء. لذلك فالطرفان يشكلان وجهين لعملة واحدة، هي عملة قمع الشعوب الإسلامية وحرمانها من حقها في الحرية والتقدم. ولا سبيل لخروجها من ميدان تلاعب الطرفين، إلا عبر بث الوعي الديمقراطي، وإثبات أن الديمقراطية لا تتعارض البتة مع دينهم، بل هي لا تقابله ولا تنافسه من الأساس، ومن ثَمَّ تكوين كتلة حرجة قادرة على فرض إرادتها، سواء على الغرب أو على أعوانه المغفلين منا.

برنامج "نكزة".. كوميديا تحارب اليأس

رأفت الغانم

يشهد العالم العربي ثورة في البرامج اليوتيوبية التي وفرت مساحة أكبر من حرية النقد والتعبير، واختصرت الطريق نحو جمهورها متجاوزة البيروقراطية التي يفرضها التلفاز. وفي حين حققت بعض التجارب العربية قفزات في البرامج الترفيهية المسجلة، غابت السورية منها عن الساحة بسبب نقص الموارد من جهة والمخاطر التي تحفها من جهة أخرى، بداية ببرنامج "عنزة ولو طارت" ومقدمته التي أخفت وجهها بقناع، وانتهاءً باختطاف عبد الوهاب الملا "أبو صطيف الحلبي" الذي قدم برنامج "ثورة ثلاث نجوم" من الأحياء المحررة في حلب.

وفي الوقت الذي اجتاحت فيه الأعمال الفنية السورية المنطقة العربية، غابت عقب الثورة المبادرات الشبابية القادرة على كسر الحواجز وإيصال رسالة الثورة والمجتمع السوري، خصوصاً أن الحالة الراهنة تحظى باهتمام وسائل الإعلام، لكنه اهتمام يبقى رهين الحرب وربط العنف بالشخصية السورية.

"نكزة" برنامج يوتيوبي جديد يعرف عن نفسه بـ"برنامج ترفيهي يناقش مختلف القضايا التي تتعلق بالشأن السوري" يقدمه من اسطنبول الشاب سومر باكير المنحدر من مدينة سراقب. قدم البرنامج حتى الآن ثلاث حلقات مكثفة قصيرة راعى فريق العمل خلالها مسألة الوقت فيما بات يعرف "بعصر السرعة"، حيث لم تتجاوز الحلقة الواحدة منها الست دقائق، وهو ما يظهر منذ البداية عندما أراد المقدم التعريف بالبرنامج قبل أن يتم تسريع صوته وإخفاءه نهائياً، ومن ثم الانتقال مباشرة لموضوع الحلقة، وهي بداية محفزة وجذابة.

الحلقة الأولى ناقشت مجتمعي النظام والمعارضة، بقالب كوميدي ركز على الأجهزة الأمنية في مناطق النظام وحجم الرعب الذي تخلقه، وارتباط إعلامه الوثيق بهذه الأجهزة. أما مجتمع المعارضة فناقشت الحلقة المخاطر التي يتعرض لها الفرد في المناطق المحررة، وعدم تقبل النقد من قبل العاملين في مؤسسات المعارضة والحملات المنظمة التي يجابه بها الناقد، بلغة خفيفة بعيدة عن الإسفاف في ظل انحدار لغة وسائل التواصل الاجتماعية، والتي انتقدتها الحلقة أيضاً، وذهبت مباشرة للسبب الأبرز "المايوه" وكيف حظي بكل هذا الاهتمام في ظل أحداث أهم.

الحلقة الثانية وجهت انتقادها لتنظيم داعش وأفرع "البي كي كي" في سوريا بأسمائها المختلفة، وجاء انتقاد داعش بعيداً عن الكليشيهات العامة التي طغت على البرامج اليوتيوبية العربية، والتي دارت حول فكرة جهاد النكاح والسبي والحور العين. حيث جردت الحلقة أوهام التنظيم عبر انتقاد تصرفات عناصره ومخالفاتهم ومطاردتهم لتفاصيل لا تغيب عن حياة أي مجتمع على وجه الأرض، ومحاولة التنظيم القضاء عليها في حربه الدونكيشوتية، وطرق الإعدام المختلفة التي تتبعها داعش، بالرغم من أنها تؤدي غرضاً واحداً وهو الموت! وأمام سعي الإنسان الفطري للبقاء على قيد الحياة، الحياة الرحبة المتنوعة، لابد لتنظيم الموت من الموت.

بعد داعش تنتقد الحلقة الميليشيا الكردية، حيث يسرد المقدم سيناريو يؤدي بالمار على حواجزها في مناطق سيطرتها إلى السجن المليء أيضاً بالمعتقلين الأكراد، ويتطرق لفكرة الكفيل الكردي والتي تحيل للكفيل بالخليج، وتظهر موسيقى شعبية خليجية كخلفية عند الحديث عن المناطق الكردية.

الحلقة الثالثة تبدأ بالرد على منتقدي برنامج "نكزة" وتظهر بعض شتائمهم، قبل أن تنتقد الراديوهات والصحف الورقية والالكترونية، والدعم الذي تتلقاه مقارنة مع ما تنتجه، وغياب الشفافية والمناحرة بين صحف وأخرى، وإقصاء شرائح من المجتمع السوري، وتضخيم الراديوهات لذاتها وإعطاء نفسها أحجاماً أكبر من حجمها الحقيقي، إلا أن صحف وراديوهات أخرى غابت عن السيرة!

وعن المعايير المتبعة في اختيار موضوع الحلقة، وجهنا سؤالاً للمقدم سومر باكير وأجاب أن الحلقة من إعداد فريق عمل سري مكون من مجموعة من الشباب، والذين يجتمعون ويختلفون ثم ينصرفون دون التوصل لنتيجة، ولاحقاً يعاودون الاجتماع وينحون خلافاتهم جانباً، ويتفقون.

وإن كانت إجابة باكير تحمل بعض السخرية، لكنها تشير للعفوية والتلقائية في اختيار الأفكار.

فنياً يأتي الجانب التقني متنوعاً وجميلاً عبر تحويل الكلمات النابية لأخرى عادية تقترب من وزنها لغوياً بأصوات مختلفة تظهر وتخفي صوت المقدم، أو عبر تسريع صوت المقدم وترك المشاهد يتخيل ما قيل، أو كتابة تعليقات وإبراز أصوات خافتة تدعم أفكار المقدم. أما البناء السردي في الحلقات فيركز على إشراك المشاهد ووضعه في قلب الحدث، عبر استخدام كلمات مثل "تخيل/ تقف أمام/ ينقلونك" فيقبل المتلقي الكلمات التي تعقبها "شريك/ تعصر ذهنك/ تتمنى"، لكن إذا ما استمرت هذه الطريقة في السرد دون تجديد، فبدون شك ستصبح مملة.

حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان

المحامية دعد موسى

تتعرض النساء في جميع المجتمعات وجميع أوجه النشاط تقريباً لأوجه مختلفة من التمييز في القانون والواقع. وهذا الوضع يسببه ويزيد من حدته وجود تمييز في الأسرة وفي المجتمع وفي مكان العمل؛ حيث اعتمدت مكانة النساء تاريخياً على القوانين والعادات للبلدان التي يعشن فيها، فحسب القوانين والتقاليد حرمت العديد من المجتمعات النساء من حق الحصول على مكانة قانونية واجتماعية مستقلة استناداً للقيم الأبوية التقليدية، والتي حرصت على وضع النساء تحت وصاية السلطة الذكورية في العائلة والمجتمع. ويبقى التمييز ضدّ المرأة واسع الانتشار ويدعم هذا التمييز بقاء الآراء الجامدة التي لا تتغير والعادات والتقاليد الثقافية والدينية التي تضر بالنساء.

وتشير الإحصاءات التي صدرت في الآونة الأخيرة عن وضع المرأة إلى أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المرأة والرجل؛ فالنساء يشكلن أغلبية فقراء وأميي العالم، ويعملن ساعات عمل أطول من الرجال ويأخذن أجوراً أقلّ، ويتعرضن للعنف الجسدي والجنسي داخل وخارج المنزل وفي أوقات النزاعات المسلحة، كما يشكلن النسبة القليلة جداً في مواقع السلطة واتخاذ القرار. هذه الحقائق المؤلمة جعلت المجتمع الدولي يولي اهتماماً خاصاً بقضايا المرأة باعتبارها جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان. وتم تشكيل لجان لرصد أوضاعها وإنشاء آليات من أجل تطبيق الحقوق الإنسانية للمرأة.

1ـ ميثاق الأمم المتحدة:

يعتبر ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمد في سان فرنسيسكو عام 1945 أول معاهدة دولية تشير بعبارات محددة وبوضوح إلى تساوي النساء والرجال في الحقوق؛ حيث اعتبر الميثاق المساواة هدفاً أساسياً. وتوالت المواثيق الدولية والمؤتمرات التي تؤكد على الحقوق الإنسانية للمرأة؛ حيث ورد المبدأ العام بعدم التمييز على أساس الجنس في جميع اتفاقيات حقوق الإنسان، وشددت الشرعة الدولية لحقوق الإنسان على المساواة في الحقوق بين النساء والرجال، وعلى ضرورة ضمان تمتع المرأة بالحماية القانونية المنصوص عليها في (الشرعة الدولية لحقوق الإنسان).

2ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن عام 1948:

يتألف الإعلان من ديباجة و30 مادة تحدد حقوق الإنسان (المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية) والحريات الأساسية التي تحق لجميع النساء والرجال في أي مكان في العالم، دون أي تمييز. وتقول المادة 1: "يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق".

أما المادة 2 التي تنص على المبدأ الأساسي للمساواة وعدم التمييز فيما يتعلق بالتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فتحظر التمييز من أي نوع: "لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذاالإعلان دون أي تمييز؛ كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة دون أي تفرقة بين الرجال والنساء".

كرس الإعلان مبدأ المساواة في الحقوق لجميع الناس دون أي تمييز وحدد في المادة 16 منه مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في مسائل الزواج والطلاق والأسرة: "-1 للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله.

-2 لا يبرم عقد الزواج إلا برضا الطرفين الراغبين في الزواج رضى كاملاً لا إكراه فيه.

-3 الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة".

3ـ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966:

وتنص المادة 2 منه على عدم التمييز بين البشر، بحيث تلزم الدول بضمان ممارسة الحقوق المدونة فيه دون تمييز لأي سبب. نص المادة 3: "تتعهد الدول الأطراف في العهد الحالي بتأمين الحقوق المتساوية للرجال والنساء في التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المدونة في هذا العهد".

حيث يجب على الدول الأطراف في هذا العهد أن تؤمن المساواة الكاملة في جميع الحقوق؛ من الصحة والتعليم والعمل والسكن والملبس والضمان الاجتماعي والراحة واتخاذ تدابير تدريجية وفورية تتيح للمرأة التمتع على قدم المساواة بالحقوق التي حرمت منها على كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

4ـ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966:

وفيما يخص واقع الحقوق السياسية للمرأة الذي يرتبط إلى حد كبير، بواقع حقوقها المدنية المنتهكة، التي تحول دون قدرتها على تحقيق وجودها الاجتماعي ومشاركتها الفاعلة، جاء العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ليؤكد على ضرورة احترام وتأمين الحقوق المقررة فيه لكافة الأفراد دون تمييز. جاءت المادة 3 لتنص على: "تتعهد الدول الأطراف في العهد الحالي بضمان مساواة الرجال والنساء بجميع الحقوق المدنية والسياسية المدونة في هذه الاتفاقية".

وهذا يعني التزام الدول الأطراف بتحقيق المساواة المدنية والسياسة بين الرجال والنساء في كافة المجالات الوارد ذكرها في هذا العهد، والذي أكد أيضاً في المادة 23 منه على مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في إطار الأسرة والزواج من حيث الحقوق والواجبات كما أكدت المادة 26 منه على أن المواطنين متساوون أمام القانون ومن حقهم التمتع دون أي تمييز بالتساوي بحمايته.

-5 المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان - فيينا 1993 (إعلان فيينا وبرنامج العمل):

ويعتبر هذا الإعلان محطة أساسية وبارزة في تاريخ حقوق المرأة؛ ففيه عدد كبير من النصوص الداعمة لتلك الحقوق، والتي تؤكد الحقوق المتساوية للنساء والرجال، وتبين أن المرأة ما تزال تتعرض لجميع أشكال العنف والتمييز في كل مكان.

وقد أخذت قضايا المرأة حيزاً كبيراً من المناقشات الدائرة في المؤتمر، وجاء الإعلان بالكثير من التفصيل والتحديد عن حقوق المرأة كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، لاينفصل ولايقبل التصرف ولا التجزئة. وأفرد قسماً خاصاً عن حقوق الإنسان للمرأة، يتضمن تسعة بنود أكدت على أهمية إدماج المرأة ومشاركتها الكاملة في عملية التنمية واستفادتها منها، وشدد المؤتمر على ضرورة العمل من أجل القضاء على العنف ضدها في الحياة العامة والخاصة.

-6 المؤتمر العالمي الرابع للمرأة عام 1995 بيجين-الصين:

أكد الإعلان الصادر عن المؤتمر على تساوي النساء والرجال في الحقوق والكرامة الإنسانية، وعلى جميع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين واتفاقية سيداو، وعلى اعتبار حقوق المرأة حقوق إنسان، وعلى ضمان تمتع المرأة تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية واتخاذ تدابير فعالة ضدّ انتهاك هذه الحقوق والحريات.

ووضع المؤتمر منهاج عمل تميز بالفاعلية؛ إذ كانت

الإرهاب وسياسة الإفلات من العقاب

المحامي أنور البني

يتناقل الإعلام يوميا أخبار جرائم إرهابية ترتكب في كل أنحاء العالم، وتزداد وتيرتها يومياً، وتتسع المساحات الجغرافية التي ترتكب فيها هذه الجرائم، كما تزداد يوماً بعد يوم وحشية النظام السوري في جرائمه ويتسع مداها.

فهل يحق لنا التساؤل لماذا يمكن أن تقوم داعش وال ب ي د وغيرهما بما تقوم به من جرائم في سوريا والعالم؟ ولماذا يتجرأ النظام السوري على القيام بكل هذا القتل والتدمير والإحراق واستخدام السلاح الكيمياوي بكل جرأة وعلنية؟ ولماذا تزداد هذه الجرائم وحشية وفظاعة؟

الأصل في ردع الجريمة والمجرمين هو العدالة، فكيف يمكن أن نتوقع أن لا يستفحل المجرم في جريمته وأن لا يتوالد مجرمون ومجرمون طالما أنهم آمنين من العدالة؟ كيف يمكن أن نتوقع أن لا يتحول أي واحد منا إلى مجرم تحت ضغط الظلم والقهر طالما هناك مساحة كبيرة للإفلات من العقاب، وبوجود أمثلة حيّة أمامه ارتكبت جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب بالوثائق واعتراف العالم، وما زالت ترتع وتسرح ويستفحل إجرامها دون أن تهتز العدالة؟

ونحن نعيش حالة استفحال الجرائم وانتشارها في كل العالم، وهي تجري أمام أعين العالم ورقابته الأمنية والإعلامية، يمكننا أن نتساءل من أين جاء كل هذا العنف والإجرام والإرهاب؟ وما الذي يدفع مجرماً أو إرهابياً لارتكاب جرائمه؟

في الجرائم الكبرى يتلطى المجرمون عادة بشعارات أيديولوجية؛ إما سياسية أو قومية أو دينية.. ويحمون أنفسهم من العدالة إما بالادعاء بنبالة القضية والغاية تبرر الوسيلة، أو بقوانين داخلية مفصّلة على قياسهم تحميهم من المساءلة مهما ارتكبوا من جرائم لحماية سلطتهم وامتيازاتهم، أو بمرجعية إلهية تسمو فوق البشر وقوانينهم يستندون إليها بمسألة الثواب والعقاب دون أن يأبهوا بقوانين البشرية، يرتكبون الجرائم البشعة تحت يافطات الأهداف النبيلة.. وبكل الحالات ما يقومون به هو جرائم بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، ولا يقلل من هذا التوصيف لا مرجعية سياسية ولا أيديولوجية ولا دينية إلهية ولا أهداف "نبيلة".

ما شجّع الدولة الإسلامية وغيرها من التنظيمات الإرهابية على ارتكاب الجرائم هو إهمال تام لجرائم أفظع ارتكبت وترتكب كل يوم وكل لحظة بحق شعوب كاملة دون أن تهتز رموش العدالة ولو مرة.

ما شجّع ويشجع على الجرائم هو إفلات كثير من عتاة مجرمي الإنسانية والحروب من العقاب وبقائهم أحراراً، بل وباللسخرية يحاولون تعليم العالم دروساً بمحاربة الجريمة.

ونكابد آلام ونتائج إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب إلى الآن، ونرى مجرمي حرب صدرت قرارات اتهام بحقهم كالبشير الذي مازال حراً آمناً من العقاب، وفلادمير بوتين وهو ينجو من الجرائم التي ارتكبها في الشيشان والتي يرتكبها في سوريا، وملالي طهران يفلتون من العقاب على جرائمهم ضدّ الشعب الإيراني والشعب العراقي والشعب السوري. وعلي عبد الله صالح ينال عفواً عن جرائمه ضد الشعب اليمني، وغيرهم كثيرون.

يبدو أننا سنشهد المزيد من الجرائم والمجرمين ونشهد ازدياد البشاعة والفظاعة بهذه الجرائم إلى حدود قد لا نتخيلها.

لو كان هناك بصيص ضوء أن المجرم سيلقى عقاباً على جرائمه ربما لتوقف عن ارتكابها وهو حتماً لن يرتكبها بكل هذه الوحشية والفظاعة والتمادي المهين.

الجرائم التي نشهدها في العالم هي سلسلة من جرائم كبرى لن تنتهي ما لم تصبح هناك إمكانية حقيقية للعقاب ووضع حد نهائي لسياسة الإفلات من العقاب.

لن نتفاجأ أبداً بجرائم كبرى أقسى وأشد فظاعة طالما أن العالم يقف متفرجاً عليها؛ يعدّ الضحايا والدمار والانتهاكات دون أدنى مسؤولية تجاه إحقاق العدالة، ويتعامل مع مسألة العدالة ببرغماتية سياسية تغيبها مقابل مصالح اقتصادية وسياسية وأمنية.

وحين يقرر العالم أخذ قضية العدالة بجدية للحفاظ على مصالحه أو أمنه فإنه يطبّقها بانتقائية تتناسب مع هذه المصالح فقط، ضارباً عرض الحائط بمبادئ العدالة كلها، فيصبح تطبيق هذه العدالة المجتزأة جريمة جديد تضاف إلى الجرائم الأساسية وتصبح مسؤولة عن الجرائم القادمة، لأنها تشجع المجرمين الذين أهملتهم على ارتكاب المزيد والمزيد طالما هم آمنون من العقاب، وتشجع مجرمين آخرين ليقوموا بجرائم أخرى مع طلب الحماية من العقاب بعروض خدمات يقدمونها للجهات صاحبة العلاقة، ولأنها تخلق ظلماً وقهراً كبيرين بانتقائيتها مما يدفع بالتطرف أكثر وأكثر قدماً، ويخلق له بيئة مساعدة لحقها الظلم من العدالة الانتقالية وتزداد الجرائم بشاعة وعنفاً، بما لا يعود ممكناً إحقاق العدالة لاتساع دوائر المتورطين وتشابك الجرائم بفعل ورد فعل، وتضيع الجرائم والمسؤولون عنها في زحمة الخلاص وعفا الله عما مضى. وتبقى النار مشتعلة تحت رماد هشّ ينتظر فرصة أخرى ليقتل أكثر ويدمر أكثر وتبقى الدوامة مستمرة كل مرة بشكل جديد.

"الشرط الوحيد لانتصار قوى الشر، هو عدم تحرك قوى الخير" هذا ما قاله أدموند بورك، أضيف: "أن تفتعل العمى طوعاً لا يعني أنك حر، لكن بكل تأكيد جبان، بكل عيب وعار جبان وأناني" كما يقول المحامي الفرنسي تانغي..

... تتمة من الصفحة السابقة

أهدافه موجهة لإحداث تغيير فعلي وجذري في أوضاع المرأة في العالم، وحدد فيه مجالات الاهتمام الحاسمة التي يجب على الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني -بما فيه من منظمات غير حكومية وقطاع خاص- اتخاذ إجراءات استراتيجية، ومن الأهداف الاستراتيجية محور حقوق الإنسان للمرأة الذي يوكد أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية حق بحكم المولد لجميع البشر، وحمايتها وتعزيزها هما المسؤولية الأولى التي تقع على عاتق الحكومات، وجميع حقوق الإنسان، المدنية منها والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في التنمية، عامة غير قابلة للتجزئة، ومترابطة، ويتوقف بعضها على بعض. وأن حقوق الإنسان للمرأة وللطفلة هي جزء غير قابل للتصرف من حقوق الإنسان العامة، وجزء لا يتجزأ من هذه الحقوق ولا ينفصل عنها. وتمتع المرأة والطفلة تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية هو أولوية من أولويات الحكومات والأمم المتحدة، وأمر لا غنى عنه للنهوض بالمرأة. ولا يقتصر واجب الحكومات على أن تمتنع فحسب عن انتهاك حقوق الإنسان للمرأة، بل عليها أن تعمل أيضاً على تعزيز هذه الحقوق وحمايتها.

المرسوم 55 وحقيقة رفع حالة الطوارئ

المحامي ميشال شماس

بعد اندلاع الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية في آذار2011، المطالبة بالمزيد من الحريات ورفع حالة الطوارئ، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ووقف حالات الاعتقال، ومكافحة الفساد، حاول نظام الأسد امتصاص الغضب الشعبي تارة بالترهيب والتشدد والمزيد من الاعتقالات، وتارة أخرى بالترغيب عبر إطلاق الوعود الفارغة من أي مضمون، ومع تعنت النظام ورفضه الواضح الاستجابة لمطالب الشعب، ارتفعت وتيرة الاحتجاجات والمظاهرات لتعم مختلف المدن والمناطق السورية، وتتوسع معها قائمة المطالب الشعبية لتتوج برفع شعار إسقاط النظام، وأمام هذا الواقع أعلن النظام عن مجموعة من الإجراءات التي اعتقد أنها ستخفف من وتيرة الضغط الشعبي المتزايد، فأعلن عن حزمة من القرارات التي وصفها بالإصلاحية، كان في مقدمتها رفع حالة الطوارئ وإلغاء محكمة أمن الدولة، إلا أنه في نفس الوقت أصدر المرسوم 55 ليحل مكان حالة الطوارئ، حيث نصّ في مادته الثانية: "تختص الضابطة العدلية أو المفوضون بمهامها باستقصاء الجرائم المنصوص عليها في المواد من 260 حتى 339 والمواد 221 و388 و392 و393 من قانون العقوبات وجمع أدلتها والاستماع إلى المشتبه بهم فيها، على ألا تتجاوز مدة التحفظ عليهم سبعة أيام قابلة للتجديد من النائب العام وفقاً لمعطيات كل ملف على حدة وعلى ألا تزيد هذه المدة على ستين يوماً".

يتضح من قراءة النص أعلاه أن نظام الأسد حاول الضحك على الشعب، فأوحى بداية أنه استجاب للمطالب الشعبية بأن ألغى حالة الطوارئ. لكن في واقع الأمر أن رفع حالة الطوارئ كان شكلياً، حيث استمرت حالة الطوارئ بمظهر وشكل جديد، بعد أن ألبسها نظام الأسد لباساً قانونياً جديداً كي تبدو أنها جاءت استجابة لمطالب الشعب.

فمع بقاء صلاحيات الأمن الواسعة، قرر النظام في خطوة غير مسبوقة اعتبار عناصر الأجهزة الأمنية من عناصر الضابطة العدلية بعد أن كان الأمر مقتصراً على عناصر الشرطة المدنية، والهدف من ذلك هو توسيع مهام الأجهزة وإضفاء الصفة القانونية على ممارساتها.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل ترك مدة التوقيف مفتوحة، فالمرسوم 55 لم يلزم عناصر الأمن بالإفراج عن الموقوفين لديها أو إحالتهم إلى القضاء بعد انتهاء مهلة الستين يوماً، حيث بقيت بدون أي مؤيد جزائي، وبقي النص على مهلة الستين يوماً لغواً لامعنى له من الناحية العملية. وهذا ما يفسر استمرار الأجهزة الأمنية بتوقيف الأشخاص لمدد تفوق الستين يوماً وتصل لسنوات كما هو حاصل اليوم لعشرات الآلاف من المعتقلين الذين مضى على اعتقالهم سنوات وسنوات، وفي مقدمهم المحامي خليل معتوق والدكتور عبد العزيز الخير، والمحامين سامر إدريس وعصام زغلول والطبيب محمد عرب، وفائق المير.. والقائمة تطول جداً..

وبدل أن يتم تعديل القوانين لتتفق مع أحكام الدستور، فإن النظام السوري عكس الأمر تماماً، حيث عمد إلى تكريس ما سبق وأصدره بمرسوم في نصوص دستور 2012 ليضفي عليها الصفة الدستورية والشرعية أمام الرأي العام، وهذا ما نلاحظه لدى قراءة نص المادة 53 من دستور 2012:

"-1 لا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا بموجب أمر أو قرار صادر عن الجهة القضائية المختصة، أو إذا قبض عليه في حالة الجرم المشهود، أو بقصد إحضاره إلى السلطات القضائية بتهمة ارتكاب جناية أو جنحة.

-2 لا يجوز تعذيب أحد أو معاملته معاملة مهينة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك.

-3 كل شخص يُقبض عليه يجب أن يُبلغ أسباب توقيفه وحقوقه، ولا يجوز الاستمرار في توقيفه أمام السلطة الإدارية إلا بأمر من السلطة القضائية المختصة.

-4 لكل شخص حكم عليه حكماً مبرماً ونفذت فيه العقوبة وثبت خطأ الحكم أن يطالب الدولة بالتعويض عن الضرر الذي لحق به".

وهنا أيضاً يبدو النص الدستوري ملتبساً وغامضاً لجهة تحديد مدة التوقيف، حيث ترك الأمر لمزاجية رؤساء الفروع الأمنية بدون أي مؤيد قانوني أو جزائي، ولا تجرؤ الجهات القضائية المخولة أساساً بمنح الأجهزة الأمنية الموافقة على الاستمرار بالتوقيف مطالبتها تلك الأجهزة بتسليم الموقف لديها أو الإفراج عنه بعد انتهاء مهلة الستين يوماً التي نص عليها المرسوم 55.

والأمر نفسه تكرر عندما قرر نظام الأسد إلغاء محكمة الدولة العليا السيئة الصيت، والتي كان مطلب إلغائها في قائمة المطالب الشعبية، حيث بادر النظام إلى إنشاء محكمة الارهاب لتكون بديلاً عنها ومكملة لما كانت تقوم به محكمة أمن الدولة، ولكن في مظهر وشكل جديدين.

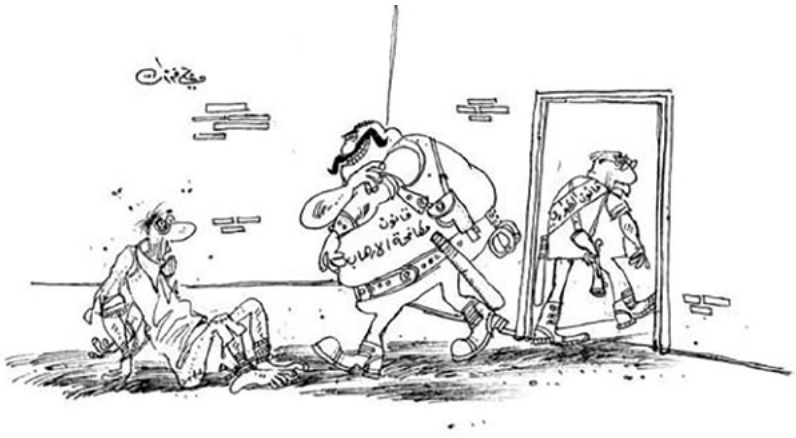

لوحة للفنان علي فرزات في بدايات الثورة - المصدر إنترنت

داريا الصدمة

أحمد منصور

لا يستطيع المتابع للشأن العام في سوريا المضي بالتحدث عن مآل وصدمة ما حصل في داريا دون أن يتوقف عند بعض الأسئلة.

- هل كان اتفاق خروج أهل داريا معلوماً مسبقاً لو لم يتم الحديث عنه عبر وسائل الإعلام قبل أيام قليلة من قبل التمثيلات السياسية المعارضة والقوى المتحاربة والنظام الطاغية؟!

عن ماذا كشف لنا وقع الصدمات التي تلقاها الجميع بعد سماعهم الخبر وما هي أدوارهم بهذا الحدث؟!

- هل هناك وجود للـ "النظام والمعارضة" في اتفاقيات زيوريخ وفينا وأوراق جنيف التوافقية حول سوريا؟!

داريا الثورة ليست الأولى وليست الأخيرة ضمن مآل وظيفة الحرب.

من الواضح أن وظيفة الحرب في سوريا لم تنتهِ بعد، وأي حديث عن إطار سياسي للحل هو خارج الواقع والمنطق، على أقله في المدى المنظور، وهذا يعود إلى ارتسام لوحة اصطفافات وتحالفات جديدة في الصراع، سواء على الأرض السورية أو على امتداد الصراعات نحو اليمن جنوباً، والعراق شرقاً، وصولاً إلى القرم وأوكرانيا شمالاً مروراً بأوراسيا.

وإلى أن تتشكل وتكتمل مشهدية المنظومة الدولية القادمة، والتي تبنيها تقاطعات المصالح الدولية ومن ثم الإقليمية، والتي تؤثر بشكل مباشر على إدارة لوحة الصراعات الحاصلة في سوريا؛ فالجبهات المتحاربة في سوريا، تستمد بقاءها من خلال استمرارية هذا الأداء الوظيفي المرهون بسياسات ومصالح تلك الدول.

وعلى وقع وظيفة الحرب والسلاح إقليمياً ودولياً، تستمر عملية إعادة الموضعه وتوظيف السلاح، سواء في معارك تلعب دوراً في ترجيح وتعديل موازين القوى (حلب ومنبج وجرابلس) أو في عملية الاستغناء عن هذا السلاح لغياب ضرورات وظيفته على جبهات أخرى (باب عمرو والقصير واليوم داريا) وينطبق هذا أيضاً على جبهة غوطة دمشق الشرقية والغربية والقلمون، وجبهة الساحل وجبهة درعا.

وفي ضوء هذه الوقائع السابقة نجد أن وظيفة الحرب ليست متوقفة على قوى التحارب فقط، بل هي تمتد إلى تمثيلات سياسية رسمية سواءً لدى النظام أو المعارضة، إذ يشير أداء نظام الطاغية واستجاباته للإملاءات الروسية والإيرانية، إلى خروج القرار من يده سياسياً وميدانياً، ويشير أداء التمثيلات السياسية المعارضة (ائتلاف وهيئة تفاوض) وغيابها التام عن أي فعل أو تأثير أو استجابات للاستحقاقات الوطنية الماثلة والمتسارعة.. إلى ارتهان أدوارها وانتظار الإملاءات أيضاً تبعاً لتقارب أو تباعد تلك الدول (أمريكا وتركيا وقطر والسعودية وغيرهم).

ووفق السياقات السابقة وباعتبار تضحيات ملايين السورين (قتل واعتقال وتهجير) فقد حان وقت مغادرة تلك المعارضات مع أمراء الحرب لولاءاتهم المصالحية والنفعية التي لا علاقة للسوريين فيها، بعيداً عن راية السوريين وشعارات ثورتهم وأياً كانت أدوارهم في تسوية قادمة (إلى جوار الطاغية)، فالسوريون سيستبدلون أدواتهم ويستعيدون من جديد حلمهم المسروق.

وضمن إطار هذه التساؤلات يمكن لنا الاستخلاص بأن أجسام المعارضات سواء السياسية وحتى العسكرية (مجموعات الجيش الحر والفصائل الإسلامية) مصابة بالعطب والشلل وتعيش حالة من الفراغ والإفراغ بالمضمون كُلياً فكيف يمكن تمرير مثل هذا الاتفاق دون علم أحدهم ما عدا أهل داريا ذاتهم، وخصوصاً بعد تصريح روسيا على لسان وزير خارجيتها الذي صرح قبل يوم عقب مؤتمره الصحفي مع جون كيري بأن هذا الاتفاق تم برعاية ومتابعة وضمانة روسيا، وأن لا أحد له علم بذلك حتى نظام الطاغية لا يوجد له أي دور مباشر به، بل كان أيضاً من الذين تم إعلامهم لاحقاً، فمثل هذا الاتفاق الذي تم إبرامه بغض النظر عن الحالة المعيشية والدفاعية المتردية التي وصل إليها أهلنا والفصائل الموجودة في داخل داريا والتي لا يمكن إلا مبادلتهم بالشكر العميق على اتخاذهم لهذا القرار الشجاع بكيفية محافظتهم على المدنيين وذويهم وأنفسهم (قرار الشجعان).

وضمن هذا السياق نستطيع الوصول إلى أن كل ما يحدث في سوريا هو خارج إطار السوريين وليس لهم علاقة به (سياسياً وعسكرياً ومدنياً) بل إن المحركات الدولية المؤثرة هي من بدأت تدير ساحة الاحتراب السياسية والعسكرية بالداخل والخارج السوري بشكل مُباشر، وأقصد هنا "نظام الطاغية والمعارضات وقوى التحارب" وعلى ما يبدو أنه حتى الدول الإقليمية أيضاً بدأت بإعادة موضعتها لتتماها ضمن هذه المُحركات وتُقلص أدوارها تدريجياً ضمن عملية محاكاة إيجابية تنحسر في محاولات الاحتفاظ بالمصالح المُكتسبة بعيداً عن المُشاغلات والمشاغبات.

وهذا بحسب اعتقادي يندرج في إطار التوافقات الدولية المسبقة بين القوى المؤثرة والإقليمية على كيفية إيجاد مناخ موائم لإعادة ترتيب ساحة الصراع وإدارتها إلى حين استنفاذ وظيفتها الإقليمية والدولية، والذي يشمل ليس فقط ما حدث في داريا بل ما يحدث في كل مناطق سوريا، وخصوصاً جبهات الاصطدام المباشر بين قوى الاحتراب المتباينة التي بدأت تتشكل ملامح انحسار مسمياتها تدريجياً لتنحسر ضمن مروحيات مُتعددة وواضحة (النظام وما يتبعه لاحقاً، داعش وما يتبعها، القاعدة ومن يدور في فَلكها).

وفق هذا المنظور نجد بأن ما حدث في داريا (باعتباره جزء من الحفاظ على مراكز القوة والتعبير السياسي الرسمي والقانوني الدولي كدمشق العاصمة ومحيطها) وما يحدث في عدة مناطق ثانية وما سيتبعه أيضاً يمر عبر إعادة تدوير الصراع وترتيب الأوراق التي يملكها أقطاب الصراع وفق أولويات تخدم مواقعهم ومصالحهم في لوحة الصراع ليس السورية فقط بل والدولية بمجملها.

إلى ذاك الحين وبغياب المشروع الوطني السوري ستكون أدوار التمثيليات السورية على اختلاف مشاربها "نظام ومعارضة" مجرد شخوص في مسرح الظل الذي تنتهي أدوار من يلعب على مسرحه بمجرد الوصول إلى نهاية العرض. للأسف هو عرض لمرة واحدة وبفاتورة دماء السوريين.

الحرب كمدخل لإعادة صياغة دور المرأة

علي جبر

دائماً ما كانت المرأة الحلقة الأضعف في أي مجتمع نتيجة التركيبة الذكورية التي تقوم عليها معظم المجتمعات وبالتالي دائماً ما كانت تدفع الثمن الأكبر, إلا أنّ الثمن الذي تدفعه في الحروب والصراعات يبقى ثمناً باهظاً بكل المعايير, وخاصة إذا ما كان المجتمع محافظاً جداً وبالتالي يُقيّد حركة المرأة ولا يعتمد عليها إلا في الحد الأدنى, مُقللاً من تمكينها في مختلف المجالات بدءاً بالتعليم وليس إنتهاء بالعمل الذي يعني إلغاء استقلالها الإقتصادي الذي هو سبيلها للعب دور فاعل ومنتج في المجتمع, وعلى العكس يتم إلحاق المرأة باقتصاد العائلة الذي يعتمد على الذكور بالدرجة الأولى. بعض الاستثناءات التي تعمل فيها المرأة غالباً يتم رفض مساهمتها في دخل الأسرة وينظر لذلك الدخل على أنه لا يتجاوز حدود المصروف الشخصي, إذ تعتبر مساهمتها في دخل الأسرة نوعاً من الإهانة ودليلاً على عدم كفاءة المعيل الذكر, ينسحب ما سبق على غالبية المجتمعات العربية لذلك لايشكل المجتمع السوري إستثناءً يذكر.

بسبب هذا التهميش والتحجيم لدور المرأة في فترة الاستقرار فإنها تدفع ثمناً باهظاً في الحروب والصراعات, إذا إن معاناتها في فترات الصراع تتناسب عكساً مع حجم التهميش الذي كانت تعيشه قبل ذلك. لكن ذلك في ذات الوقت يفتح آفاقا جديدة تحت ضغط الأمر الواقع ليؤسس لدور أكبر للمرأة في مرحلة الصراع وما بعدها. وإذ تغلب على صورة المرأة في حالات الصراع صورة الضحية, إلاّ أنّ المعاناة الحقيقية في الغالب تتجاوز بعشرات الأضعاف ما يستطيع الإعلام تسليط الضوء عليه.

***- الحالة السورية:**

انتقلت المرأة في الحالة السورية من البيئة التي تألفها وتستطيع التعاطي معها وتوفر لها قدراً كبيراً من الإحساس بالأمان في ظل دورها المحدود الذي كانت تقوم به في الحياة التقليدية إلى حالة اللجوء بما تتضمنه من مصاعب جمّة. وفي بداية الثورة, لعبت المرأة دوراً أكبر من دورها التقليدي المعتاد واستشعرت قدرتها على القيام بأدوار تتجاوز الدور الاجتماعي السابق, حتى بلغ بأحد المتظاهرين أن قال للنساء في إحدى المظاهرات: (مين عاد يقدر يضبكون أنتو يانسوان)!!.

إلا أنّ تحول الثورة إلى المسار المسلح بداية, وإلى صراع إقليمي دولي ثانياً, قلب المعادلة وأصبحت المرأة الخاسر الأكبر, إذ تحوّلت من لعب دور يعزز قدراتها على كافة الصعد إلى خاسر على كل الجبهات. وتضاعف كل ذلك في حالة اللجوء التي تضطّر لها المرأة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه هرباً من الحرب التي تطحن كل من تصادفه في طريقها.

وسواء كان وضعها في اللجوء مع زوجها أو مع أطفالها فإنّ المعاناة تكاد لاتفرّق, وخاصة في حالة اللجوء إلى لبنان التي تفاقم صعوبة إن لم نقل إستحالة الإجراءات الرسمية, وفي كلتا الحالتين ستكون المسؤولة عن إعالة أسرتها, عبر العمل في أية فرصة ممكنة من العمل بالزراعة إلى العمل بالتعليم إلى المجالات الأخرى وهي غالباً ما تعمل في القطاعات ذات المردود القليل. ونتيجة لحاجة المرأة للدعم والرعاية فقد بدأت منظمات المجتمع المدني التي تعمل على رفع وعي النساء ودعمهن تعمل في وسط اللاجئات في محاولة لسد جزء يسير من الحاجة لدى النساء في حالة اللجوء, وأنتقلت لاحقاً إلى لعب دور توعوي في كافة المجالات, لكن برزت أزمة كبيرة في عدم ترابط جهود هذه المنظمات وتنسيقها في خطط ذات استراتيجيات واضحة بناءّة.

بعض هذه المنظمات ركّزت على الحاجات الآنيّة للنساء خاصة في المرحلة الاولى من عمر اللجوء, فقدّمت دعماً لم يتجاوز حدود الحاجة المؤقتة, دون التأسيس لتغيير مستدام وبعيد المدى في دور المرأة وبالتالي في بنية المجتمع, كالتعليم المهني الذي ورغم الحاجة إليه لكنه لايخرج بالمرأة من الإطار النمطي. منظمات أخرى اهتمت برفع الوعي لدى النساء بحقوقهنّ وتوعيتهنّ على قضايا التميّز على أساس النوع الاجتماعي "الجندر", والتمييز ضدّهن في القوانين السورية وحتى الدستور, الأمر الذي قد يبدو للوهلة الأولى بعيداً كل البعد عن الحاجات الملحة للنساء.

إلا أن الجهود المبعثرة يمنة ويسرة دون رؤية واحدة وخطة واضحة قد لاتجدي نفعاً إذا لم تعد سلباً في بعض الحالات. لذلك يجب ان تركز الجهود على رفع قدرة المرأة على لعب دور أكبر من خلال تمكين النساء إقتصاديا بالدرجة الأولى, على أن يكون التمكين الاقتصادي مبنياً على التمكين العلمي الذي يتيح للمرأة الدخول إلى سوق العمل سواء كيد عاملة مؤهلة أو عبر مشاريع إنتاجية, بالإضافة إلى الحاجة لقدراتهن في مرحلة بناء سوريا الجديدة.

لذلك يجب أن تركز منظمات المجتمع المدني سواء كانت غير ربحية أو ربحية ليس فقط على رفع الوعي بقضايا النساء واتباع الطرق التقليدية والنمطية في تمكين النساء, بل يجب العمل على وضع برامج طويلة المدى لتمكين النساء تستهدف إحداث فرق نوعي يتيح لهنّ لعب دور أكبر في كافة الجالات بما في ذلك السياسي منها بشكل يحدث نتيجة مستدامة ويخرج المرأة من الإطار النمطي الذي يضعها فيه المجتمع, مما يمكن أن ينتج تغييراً في نمطيّة دورها وتغييراً لاحقاً في دورها الاجتماعي والسياسي, إذ إنّ التوعية بشأن قوانين التمييز والمواد التمييزية لن تحدث فرقاً ما لم تكن النساء قادرات على لعب دور يتجاوز الواقع المؤقت الذي تطلع به في مرحلة اللجوء, ويؤسس لدور مستدام بعد مرحلة الحرب تلعب فيه المرأة دوراً محورياً أكبر من دورها قبل الحرب.

من المهم جداً أن تقوم كافة المنظمات العاملة في مجال حقوق النساء بتكوين تصوّر واضح, ووضع خطة بعيدة المدى, والعمل بالتوازي لتمكين النساء بشكل يثبت الدور الكبير الذي يقمن به في مرحلة اللجوء ويؤكد على قدرتهن على لعب ادوار أكبر بكثير من الادوار التي كنّ يلعبنها بشكل تقليدي في مرحلة ما قبل الثورة ولا يسمح بعودة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً, ويثبّت الدور الذي يلعبنه والحقوق التي حصلن عليها, وعدم النظر إلى المرحلة الحالية كمرحلة مؤقتة لجهة الدور الذي تقوم به على أساس أنه وضع طارئ وستعود الأمور إلى ما كانت عليه وبالتالي خسارة كافة الجهود التي بذلت سدى.

التحديات الشائكة على درب النساء السوريات

هنادي زحلوط

لم تكن صورة المرأة التي سحقها سقف منزلها جراء القصف الجنوني على مدينة الرستن سوى تكثيفاً لما أصاب النساء السوريات من مآس تتابعت عليهن منذ أكثر من خمس سنوات. المرأة التي انهار سقف منزلها بفعل القصف المتوحش كانت جريمتها الوحيدة أنها اختارت البقاء لحماية ورعاية عائلتها، فكان أن لاقت حتفها في سبيل ذلك. وبالطبع فإنّ من حالفها الحظ من بقية النساء السوريات واهتدت إلى طريق للخروج من هذا الحصار مع عائلتها لم تكنّ متأكدات أنهنّ أصبحن أفضل حالاً؛ فخيمة اللجوء الحقيرة التي لا تقي برد الشتاء ولا قيظ الصف جعلت حياتهن جزءاً من سيرة الشظف لشعب بكامله.

عانت هؤلاء النسوة من نقص الماء وقلة الطعام، وعانى أطفالهنّ من شح فرص التعليم، وأطلقت الصيحات مراراً لجمع الملابس الشتوية لهم، لكن النزيف من داخل سوريا جعل الاحتياجات تزداد باستمرار، مما زاد في معاناتهن من هذا الواقع. وبرغم عدم امتلاك هؤلاء النساء في أحيان كثيرة المؤهلات اللازمة فإنهنّ كنّ معنيات بإعالة أسرهن، رغم نقص التعليم الذي عانته بعضهن، وكان ذلك أشبه بمحاولة الحصول على مصباح كهربائي من زجاج مُهشّم وبضع أسلاك شائكة! كانت النساء السوريات على قدر التحدي رغم كل شيء؛ فأنشأنّ المدارس في المخيمات، وتطوّعت المتعلمات منهن لنقل علمهن إلى جيل الحرب والنزوح، وحاولنّ زرع الابتسامة على شفاه تشققت من ملوحة الدموع، واستطاعت الكثيرات أن تخرج الأطفال من تحت ذكرى المجازر والدم والبارود والركام للعب تحت قوس قزح.. ربما صنعنه بالأمل فقط.

ولم تكن النساء السوريات واقعات تحت تأثير الواقع الاقتصادي المُر فقط، ولم تكف الخيام لرد المتطفلين عن التربص بهنّ، فكان أن انتشرت عصابات الاتجار بالبشر، مرّة تحت عنوان الإنقاذ من هذا الواقع، ومرّات كثيرة وصل الأمر لارتكاب جريمة تزويج القاصرات باسم هذا الواقع، بدلاً من السعي لتغييره وتحسين ظروفهن وكفاءاتهن. وتحت الخيمة هذه وفي بلدان اللجوء والشتات، كان الحنين والتعب يتجاذبان مشاعرهن يمنة ويسرة؛ نساء أجبرن على ترك منازل لطالما أسهمن في بنائها وتأثيثها، حلماً حلماً.. وفي غفلة من القدر وجدنَ أنفسهن مجبرات على تركها.

وتجدهن اليوم يجلسن ليتذكرنها حجراً حجراً، وبلاطة في إثر بلاطة، ويسألن من بقي من الجيران أن يطمئن عليها، وتُكسر قلوبهن إن سمعن أنّ صاروخاً أو قذيفة قد اخترقتها!

نساء تحترق قلوبهن اليوم على أطفالهن، إن خطر ببالهن طبق لا يستطعن اليوم تحضيره لهم، أو رأين في عيونهم حسرة على أمس كان لديهم فيه وفرة من الألعاب ووفرة من أمل بغد جميل، أحلام ربما تبخرت اليوم في جهنم هذه الحرب التي لا تلوح نهاية لها. وبين من فقدت زوجها شهيداً أو معتقلاً أو مفقوداً وجدن أنفسهن أمّاً وأباً، وأختاً وأخاً.. مزيج من الحنان والرجولة كان لابد أن يتحلين به وسط ظرف صعب حرمهن رؤية أحبتهن، ووضعهن وجهاً لوجه مع واقع لم يكن لديهن الوقت للاستعداد له.

إلاّ أنّ النتائج الملفتة لكثير من الطلاب السوريين في الاغتراب واللجوء أصبحت مؤشراً على أن هنالك نساء أخرجن من الضعف قوة، وحاولن بجهد مضاعف تعويض العطب الحاصل بغياب الأب، فوضعن صورته نصب عيون أطفالهن وخلقن لديهم الحافز لإخراج كل قدراتهم العلمية ومواهبهم الفنية.

وفي المقابل خلقت الحرب والواقع الراهن ظروفاً معقدة للعلاقات الإنسانية وتشابكاً رهيباً، فتضاعفت تحديات تربية الأطفال كما الخوف على انجرارهم لواقع سيء، ورسخت أكثر فأكثر القيم الإنسانية العليا كالحب والعدالة والمساواة، واستشعرت الكثير من النساء الظلم الذي ربما ألحقنه دون أن يدرين بطفلاتهن، والتمييز الذي وقع عليهن بالتالي وورثنه لهن.

في النهاية كان طبيعياً أن ترتفع الأصوات المطالبة بالطلاق في صفوف النساء السوريات اللواتي وجدن أنهن يدفعن الفاتورة الأكبر في الواقع الجديد، وبالمقابل ظللن تعانين التمييز الذي كن يعانينه في سوريا، الفرق أنهن اليوم بتن أكثر وعياً، وفي مجتمع يعطيهن الحق بالانفصال إن وجدن أنهنّ مُتضرّرات من هذه العلاقة. ومع ازدياد هذا الوعي لا شك بأنّ نظرة النساء السوريات لأنفسهن وإدراكهن لحجم معاناتهن ولطريقة تعاملهن مع مشكلاتهن تغيرت، لكن بقي الواقع يضغط عليهن عاطفياً بشكل كبير، فكان طبيعياً أن تتراوح ردة أفعالهن بين العاطفي والعقلاني. تلك الحقوق التي وعتها النساء السوريات هي ذاتها التي كنّ بحاجتها قبل الثورة، لكن الوعي والتجربة قد مكنهنّ اليوم بشكل أكبر من اختبارها.

المسألة الأخرى أنّ الهيئات الحقوقية والسياسية بوجه عام، والتي عانت نقصاً في المشاركة النسوية فيها، لم تتبن مقولة المواطنة منهجاً لها، رغم المشاركة الكثيفة للنساء في كافة المناحي الإغاثية والإعلامية والحقوقية، والعائلية اليومية فوق كل ذلك. وظلّ ينظر إلى طرح حقوق النساء السوريات على أنه ترف فكري وبريستيج في غير مكانه، وتساق لذلك صور الموت اليومي، والقتل الممنهج ضدّ النساء والرجال والأطفال على حد سواء، رغم أنه وعلى سبيل المثال فإن المرأة السورية المعتقلة تعاني اجتماعياً ما لا يعانيه المعتقل السوري الرجل، وأن السياسية السورية تعاني اجتماعياً كذلك ما يفوق معاناة السياسي الرجل، فقط لتمييز اجتماعي يرزحن تحته لكونهنّ "نساء"!

وإذا كانت سوريا اليوم محتاجة لعدالة انتقالية تعيد لكل ذي حق حقه، فإنّ ما يزيد على نصف المجتمع السوري، لا بل كل المجتمع السوري معني بالمطالبة وإعادة الأمور لنصابها ورفع شعار المواطنة، وإلغاء التمييز بين المواطنين عرقياً أو جنسياً أيضاً.

المرأة.. أدوار جديدة ورهان غامض

إباء منذر

لن يعود شيء كما كان قبل خمس سنوات، هي واحدة من المُسلّمات التي فرضتها الحرب بعد أن غيرت سوريا بكل مكوناتها وتفاصيلها، بما في ذلك وضعية ودور المرأة.

"انتظرتهم ليصبحوا رجالاً ويعيلوني في كبري لكنهم ذهبوا من غير وداع" هذا ما قالته لي "أم أحمد" السيدة الخمسينية بصوتها المنهك من إعالة أحفادها وابنتيها في بلاد النزوح.

"منذ عامين خرج أولادي الثلاثة ولم يعودوا ولا أعرف عنهم أي شيء" تضيف "أم أحمد" القاطنة في لبنان بعد أن استأجرت غرفة متواضعة يعيش فيها ثمانية أفراد بينهم ثلاثة أطفال. عائلة أم أحمد هي واحدة من أصل 144 ألف عائلة سورية فقدت معيلها خلال الخمس سنوات الفائتة، وفقاً لإحصائيات الثورة السورية.

أرقام ودلالات

وتبعاً للغة الأرقام وحسب مصدر الإحصاء ذاته، فإنّ عدد الشهداء من الذكور بلغ 151685 شهيداً موثقاً بالاسم، أضف إلى ذلك 114960 معتقلاً و109535 مفقوداً. وبينما تدور رحى الحرب تتضاعف أرقام النزوح خارجياً، وبالاستناد إلى أرقام "الشبكة السورية لحقوق الانسان" فقد بلغ عدد اللاجئين السوريين في الخارج خمسة ملايين و835 ألف، أكثر من 50 % منهم أطفال و35 % من النساء و15 % هم من الرجال.

هناك إذاً ما يزيد عن مليوني امرأة 35%- من إجمالي اللاجئين- خرجن من سوريا بحثاً عن حياة جديدة، ومنهن من تنتمينّ إلى بيئات محافظة. وبقراءة الأرقام فإنّ تأمين مصدر دخل لعدد كبير من الأسر السورية بات يقع على كاهل المرأة بعد أن كانت نسبة مشاركتها في قوة العمل المُسجّلة لا تتجاوز 12.9 في المئة قبل سنوات الثورة وفق أرقام المكتب المركزي للإحصاء لعام 2010، مع الإشارة إلى أنّ هذه النسبة لا تشمل العاملات في اقتصاد الظل (غير المنظم)، والعاملات في الزراعة ضمن الأرياف.

هو إذاً اختبار قدرة وتحمل أُجبرت المرأة على دخوله، وفي بعض الأحيان نجحت في ذلك؛ ففي قراءة متأنية لمئات القصص السورية هناك العديد من النساء اللواتي خرجّن من سوريا وحدهن وتحملن مسؤولية أطفالهن للوصول إلى بلاد أكثر أمناً رغم خروجهن من بيئات محافظة، وهذا ما كان صعباً على المرأة ممارسته قبل خمس سنوات.

تبادل الأدوار

"سلمى" هي واحدة من السيدات الواصلات إلى فرنسا برفقة طفليها عن طريق التهريب، تحملت مسؤولية ومخاطر الطريق بالنيابة عن زوجها الذي ينتظر قرار لم الشمل بعد حصولها على الإقامة.

أما "رهف" (تحمل إجازة جامعية) الوحيدة على ثلاثة شبانٍ لم تكن تجرؤ على الخروج وحيدةً من منزلها خضوعاً لرغبة إخوتها، ولكن بعد رحلة عذابات داخل سوريا اضطرت الأسرة خلالها للنزوح ثلاث مرات، وتدهورت أحوالها المادية. تجرأت الفتاة على النزوح وحيدة إلى لبنان ومن ثم إلى تركيا لتعمل هناك وتعيش وحدها، وترسل لأسرتها بعض المال، وهي تستعد اليوم للزواج من شاب سوري التقته في المهجر، وتقبلت الأسرة بشكلٍ أو آخر وضع رهف الجديد، وأصبح ما كان مستحيلاً في الأحوال العادية، أمراً مسلماً به، لا بل وممتدحاً من قبل الأبوين وأحد الأشقاء الثلاثة.

وما زالت ضحكة السيدة التي طلّقت زوجها في أوروبا عالقةً في ذهني معللةً أنها لا تحبه وتركته فور وصولها إلى بلادٍ تحترم حقوق المرأة!

ورغم ما تتعرض له المرأة في مواقع كثيرة من انتهاكاتٍ صارخة لحقوقها عمقتها الحرب، لكن فور تحرّرها من القيد الاجتماعي ستكون سيدة نفسها وتمتلك قرارها الحر أكثر من أي وقتٍ مضى.

نماذج متعاكسة

لم يعد بالإمكان قراءة واقع المرأة داخل سوريا، بصفة عامة، بسبب ازدياد الشروخات الاجتماعية والسياسية، ففي بعض البيئات داخل سوريا دفعت المرأة بالقوة إلى المزيد من التقوقع والانغلاق وتحجيم دورها ومكانتها، بالمقابل في بيئاتٍ أخرى ألقت بها الظروف في معترك الحياة، ووجدت نفسها وحيدة تصارع من أجل قوتها وقوت أطفالها، ممّا عزز ثقتها بنفسها، وأكسبها مهارات وخبرات جديدة، من الصعب إعادتها إلى الخلف.

أما خارج سوريا فمقابل النماذج التي يمكن وصفها بالإيجابية لجهة استقلالية المرأة وتعزيز دورها وحقوقها، ظلّ الأمر في كثير من الحالات رهناً لاستجابتها أولاً ولاستجابة الرجل ثانياً، فإنّ المتغير الوحيد الذي طرأ على حياة العديد من العائلات السورية القادمة إلى أوروبا هو المكان، بسبب تمسك الرجل والمرأة أكثر فأكثر بأفكارٍ يعتقدان أنها حصانتهما في مجتمعٍ "غريب" ينظران إليه على أنه متفكك أخلاقياً.

"صفاء" أتت مع زوجها وأولادها إلى فرنسا تقول: "زوجي كان أكثر مرونةً في سوريا سواء من ناحية اللباس أو حركتي خارج المنزل وأيضاً تربية الأطفال، لكنه منذ وصولنا ازداد تشدداً خوفاً من اعتناقنا لأفكار المجتمع الجديد". ولا تخفي صفاء انزعاجها من ذلك وعدم قناعتها بهذا التشدد غير المبرر، إلا أنها في ذات الوقت متصالحة مع ذاتها، فهي تنظر إلى نفسها على أنها عاجزة أمام إحداث أي تغيير في تعاطي زوجها مع حياتهم في المجتمع الجديد.

رهان مستقبل غامض

ستواجه المرأة امتحاناً لم تعهده من قبل، حيث ستعاني طويلاً من العيش بين متناقضين أحدهما جاءت به رواسب اجتماعية عمرها مئات السنين، وواقع موضوعي فرضته ظرف الثورة واللجوء. ومن البديهي أن لا نقرأ نتائج ذلك على المدى القصير، كما من الصعب تحديد مدى قدرة المرأة على مواءمة الظروف وتطويعها، لإحداث تغيير عميق والخروج من الشرنقة. مهمة جديدة وقعت على عاتق المرأة (في الداخل والخارج) أضيفت إلى جملة المهام التي تقوم بها في مجتمعٍ تعمّق فيه الفصل بين ما للنساء وما للرجال من أعمال، وتوزيع مختلف للأدوار، تراجع في كثير من الحالات دور الرجل تدريجياً بسبب الظرف الموضوعي الذي فرضته الحرب لصالح مساحة أكبر ستملأها المرأة. ربما سيكون ذلك عبئاً ثقيلاً على المرأة، لكن إذا كان من المؤكد أنه سيذهب بها إلى تحقيق المزيد من الاستقلالية الاقتصادية، يبقى السؤال مفتوحاً، هل سيؤدي هذا من حيث المحصلة إلى كسر القيود الاجتماعية المتراكمة منذ عهود طويلة، وإحداث تغيير عميق في وضعية المرأة السورية داخل المجتمع؟.

القاصرات في مناطق نفوذ داعش.. ضحايا المجتمع أم ضحايا الأمر الواقع !!

سامي الساري

الصورة توضيحية من الإنترنت

تعاني المجتمعات العربية من مشاكل اجتماعية وموروث ثقافي أصبح يهدد وجودها وكيانها، ومن أهم تلك المشاكل هي الزواج المبكر، وهي مشكلة تعاني منها أغلب المجتمعات العربية التقليدية. وتبدأ هذه المشكلة عندما تبدأ هذه المجتمعات بـ حشو عبارات التنميط الجندري داخل المجتمع كعبارة "ما شاء الله صايرة عروس"، "ع قبال ما نفرح بك عروسة".. ليتكون لا إرادياً لدى هذه القاصرة ماهية مستقبلها، وأن فرحتها المنشودة هي عبارة عن الزواج من "ابن الحلال" وأن مشوار حياتها التعليمي والمهني ما هو إلا أمر ثانوي، وأن أسمى هدف لديها أن تصبح "مستورة" تبعاً للموروث الثقافي السائد والقائل على سبيل المثال إن فلانة "انسترت" أي أنها تزوجت.

لكن ماذا حل بهذه العادات والمشاكل الاجتماعية بعد الثورات التي حصلت في بلدان الربيع العربي والتي لم تكن ضد حكم الأنظمة الديكتاتورية الجاثمة على صدور الشعب فحسب، بل هي ثورة ضد كل الموروثات والعادات البالية التي وقفت وبقيت عائقاً أمام تطلعات جيل الشباب المفعم برغبة التغيير الحقيقي والنهوض بالبلاد. هل بقي الحال كما هو عليه أم ازداد الوضع سوءاً؟ خاصة بعد سيطرة بعض التنظيمات الإرهابية على حياة الناس ، في أكثر من بلد عربي.. ماذا عن الوضع في سوريا؟

"لا يكاد يمر أسبوع دون زواج أحد من أبناء القرية، وكلمة زواج وخطبة هي أكثر كلمة أسمعها يومياً". بهذه الكلمات أبدى "أبو حسن" استغرابه من الظاهرة التي تجتاح المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي في دير الزور؛ فرغم حالة الفقر والحصار التي تعيشها المنطقة، إلا أن الزواج مستمر دون انقطاع، يضيف "أبو حسن" قائلاً: "اثنان من أبناء أخي تزوجوا منذ شهر، مع العلم أن أعمارهم لا تتجاوز الـ 14 عام!"، وظاهرة تزويج القاصرين منتشرة كثيراً في هذه الأوقات، يتابع "أبو حسن" معللاً أن "سبب إقدام الأهالي على تزويج الأولاد في سن مبكر هو محاولة إبعادهم عن شبح الالتحاق بتنظيم داعش، وأن الزوجة ستنسيه القتال والحرب، وأنها فرصة لـ "تعويض" الخسائر البشرية في الأرواح! وأن التنظيم نفسه يشجع على الزواج، لأن الجيل الذي سيولد في ظل سيطرتهم هو الجيل المنقذ للأمة، ويطلق عليهم اسم أشبال الخلافة!"، يختم "أبو حسن" حديثه مقهقهاً أنه يفكر بالزواج للمرة الثالثة أسوة بأطفال القرية..

"أبو حسام" هو الآخر مشغول بتجهيز أثاث منزل ابنته التي ستتزوج بعد عيد الأضحى، وتبدو عليه آثار الفرحة لأنه قد اطمئن على مستقبل ابنته التي لا يتجاوز عمرها الـ 13 سنة، فيقول: "والله يا بن أخوي همّ البنات للممات" ويتابع: "لكن أستطيع القول إنني مطمئن الآن على ابنتي، خصوصاً أن جميع إخوتها الشباب قد غادروا إلى أوربا، وأخشى أن يصيبني مكروه وتصبح ضحية لـ (اللي ما يتسمون)، فأكثر من مرة زاروني (بتكلم عن تنظيم داعش) ليطلبوا يد ابنتي الصغيرة، وأقابلهم بالرفض أنها لا تزال صغيرة، وقد سمعت شرعيّهم في أكثر من مناسبة يقول إن زواج الصغيرة جائز في الإسلام، ويبرهن ذلك أن النبي محمد (ص) قد تزوج عائشة وهي في عمر تسع سنوات، فقررت أن أزوجها لأول عريس يتقدم لها بشرط أن يكون من أبناء القرية" يتابع "أبو حسام"" أن "كل الأهالي يزوجون بناتهم في سن مبكر، وتختلف الأسباب من عائلة إلى أخرى" ويؤكد "أن زواج القاصرات مشكلة تهدد بتفكك الأسر؛ فأغلب هذه الزيجات تنتهي بالطلاق أو بالتحاق الأزواج بـ(اللي ما يتسمون) فتعود الزوجة إلى أهلها أرملة أو مطلقة بعمر الخامسة عشر". ينهي "أبو حسام" حديثه ببيت من الشعر الشعبي رافقه أنين صامت ونبرة عتاب.. قاطعته، واكتفيت بالقول إن غداً سيكون أفضل.. كي لا أفسد فرحة "أبو حسام" الذي أصبح على أعتاب الخمسين من عمره..

يبدو أن هذا الشرخ الذي أصاب بنية المجتمع وعبث بكل مفاهيمه سيحتاج إلى سنين عديدة من أجل إعادة الأمور على ما كانت عليه من قبل، وأن الخطوة الأولى بعد القضاء على الاستبداد والتطرف أن نعود إلى قضية المرأة ونتجاوز هذا العبث الذي أصرّ على تغيير ملامح حياتنا، وأن نجعلها من أولوياتنا، وأن نبدأ بإعادة تأهيلها ومعالجة مشاكلها من سياق واقعها الثقافي والديني، والتأكيد على صناعة كوادر نسائية قادرة على العطاء والإبداع في المجالات الفكرية والاجتماعية وغيرها.

الحرب تغير مشكلات الزواج .. من بريستيج الماضي لصعوبات الحاضر

يارا شامية

يقال لكل أزمة سوداء تجليات إيجابية ولعل الأزمة السورية انعكست إيجاباً فقط بالتخلي عن متطلبات الزواج المتعارف عليها سابقاً والمؤلفة من ثلاث عقود ذهبية تحيط بعنق العروس وأخرى بمعصمها ومنزل فاخر الأثاث وعرس أسطوري والتي بات تحقيقها اليوم بالنسبة للأسر المتوسطة الدخل ضرباً من المحال، لكن الزواج خرج من دلف مغالاة التقاليد إلى مزراب الأزمة وتداعياتها.

حيث فجرت الحرب عقبات للزواج تختلف عن غلاء المهور وتكاليف الفرح وبيت الملك والمفاتيح الثلاثة إلى أخرى تتعلق بغلاء الأسعار والتشرد والتجنيد مدى الحياة، فالشاب السوري أمام خيارين إما الهجرة أو الالتحاق بصفوف المعارضة أو النظام وبالتالي لا يستطيع الزواج لأنه مطلوب لعزرائيل بأي لحظة.

ناهيك عن الظروف الاقتصادية القاسية التي فرضتها الحرب فسوريا تقدم لشبابها "العرض الحصري " بالعالم "الراتب 50 دولار وأجرة البيت 150 دولار" عرضا دهس الأحلام الوردية التي تأمل دخول القفص الذهبي وأدى لتأجيل حلم الزواج حتى إشعار آخر.

أمام تلك الظروف يتباين مواقف الأسر السورية وقفا لطبقاتهم المادية فمنهم من راح يتساهل بالزواج وشروطه لدرجة دفعته لتزويج ابنته "عالصورة" دون التمحيص عن آل العريس وفصله أو حتى حضور حفل قران قرة عينه، نتيجة هجرة معظم الشباب وخوفهم من دخول البلد لإتمام مراسم الزواج ما أدى لانتشار ظاهرة الزيجات الالكترونية دون أي لقاء سابق بين الشاب وعروسه قبل ليلة الزفاف.

لعله الخوف من العنوسة دفع الكثير من الرجال لتزويج الفتيات لأول قارع باب، لكن حتى اليوم مازالت الكثير من الأسر تتمسك بتقاليد الماضي المتمثلة بغلاء للمهور والتمحيص عن العريس وأصله وبريستيج حفل الزفاف الذي كلما كان باذخاً دل على ثقل وزن " أسرة العروس "

التمس ولو خاتم من حديد

في الماضي كانت شبكة الزفاف مؤلفة من طقم ذهبي يقدم ليلة الزفاف للعروس إلى جانب محابس وسوار الخطوبة، لكن اليوم يقدر غرام الذهب ب 20 ألف ليرة سورية أي إذا أراد الشاب شراء محبس وسوار من النوع الخفيف عليه أن يدفع ما يقارب 300 ألف ليرة سورية في حين يبلغ سعر الطقم الذهبي مليون ليرة بالحد الأدنى.

فستان الزفاف

الثوب الأبيض والطرحة الذي تحلم به أي فتاة شرقية يعتبر أساسياً بأي عرس سواءً كان شعبياً أو مخملياً، يتراوح سعر هذا الثوب بين 200 ل 500 ألف ليرة سورية علماً أن الفتاة ترتديه يوماً واحداً في العمر.

ليس الحال أفضل بكثير بالنسبة لأجرته التي تتفاوت بين 30 ل 200 ألف ليرة سورية، ناهيك عن تكاليف زينة العروس وإكليل الزهور .... إلخ

العش الزوجي بأسعار فلكية

في ظل الظروف الراهنة يعتبر تأمين سكن للعروسين من أهم معوقات الزواج والتي أدت في كثير من الأحيان لقبول مشاركة الأهل بالسكن نتيجة غلاء أسعار العقارات وجشع أصحاب الابنية التي ما زالت مناطقها تحتفظ ببعض الهدوء والأمان.

لكن السكن المشترك حل لمشكلة مادية إلا أنه وبحالات كثيرة أدى للطلاق فما جمعه الله فرقته الأزمة.

لعل هذا ما دفع الكثير من الشباب للعزوف عن الزواج أو للبحث عن زوجة جاهزة بعيداً عن معايير التجانس العمري والثقافي والسمعة الحسنة وبهذا تحولت العلاقة الشرعية الجميلة لصفقة مادية بحتة.

حتى المهور تحسب بالدولار

أدى الهبوط المستمر لسعر صرف الليرة السورية إلى لجوء العديد من الأسر لتأييد المهور بقيمة ذهبية متناسين تماما أن العريس "السوبر مان " يتقاضى أجره بالعملة المحلية.

في هذا الشأن يقول محمد (30 عاما) عندما تقدم لطلب يد رانيا (24 عاماً) اشترط أهلها مهر يساوي أربع ليرات ذهبية معجل مقبوض وأربع أونصات مؤخر غير مقبوض.

يضيف لم نقف عند الأمور المادية فالاختيار كان يناسبني من جميع النواحي علماً أن تكاليف الزواج كانت باهظة للغاية.

أما المأذون أبو أحمد فقد قال: "عقدت الكثير من القرانات كانت تحسب المهور فيها بالدولار أو بالليرات الذهبية "حفاظا من الأهل على حق ابنتهم الذي يذوب كلما هبطت العملة "

من جهة أخرى تشير تقديرات مستثمري صالات الأفراح إلى انخفاض تكاليف الزواج في ظل الأزمة بنسبة قاربت على 60%، وخاصة تكاليف الفرح الذي أضحى يعقد منتصف النهار وينتهي قبل عصره، واقتصار قوائم المدعوين على من استطاعوا إلى الحضور سبيلا، إضافة إلى تجهيزات العروس التي انخفضت لتقتصر على الضروريات، نتيجة عدم تحمل البيت المزدحم بالسكان (كراكيب الأغراض)

إلى جانب اختصار نفقات أثاث المنزل مع إغلاق أسواق الخشب الرئيسية بريف دمشق، وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن السوري، وخاصة ما يرتبط منها بالتجهيزات الثقيلة، وهو ما يوافق وجهة النظر القائلة إن الزواج هذه الأيام كالقطعة النادرة يجب تيسيره وهذا ما حض الدين الإسلامي عليه ولا يعني ذاك أن العروس رخيصة لأن قيمتها الحقيقية ليست بما يدفع لها من مهر وذهب، إنما تساهل الفتاة في متطلباتها يعني أنها واعية ومدركة لمتطلبات العصر.

في الغرب يتقاسم الشريكان كامل نفقات الزواج في حين ما زلنا حتى الآن نلقي كامل المسؤولية على عاتق الشاب المسكين صاحب الدخل المحدود والراتب المقطوع.

هذا يعني أن دعوات المساواة بين الجنسين ليست إلا تقليد شكلي فارغ المضمون حتى الآن.

نشرة اقتصادية

وائل موسى

السياحة السورية في زمن الحرب

" يمتد الشاطئ السوري على طول 180 كم من رأس البسيط حتى طرطوس يشتهر بالطبيعة الجميلة حيث تتناثر قرى الاصطياف ذات المناظر الخلابة والهواء النقي والغابات والجبال المغطاة بالخضرة والينابيع وجداول المياه والانهار والبحيرات الطبيعة والاصطناعية التي شكلت خلف عدد من السدود. ويضم مواقع سياحية وأثرية كقلعة صلاح الدين وعمريت وأماكن اصطياف عديدة مثل أم الطيور مشقيتا كسب، حيث أقيمت فيها عشرات المنتجعات والفنادق مختلفة المستويات والمطاعم المتنوعة وأماكن التنزه والملاهي والمقاهي.،،

الاقتباس السابق هو واحد من ثلاثة فقرات بسيطة تصدرت موقع وزارة السياحة السورية التي يترأسها بشر رياض يازجي مهندس الحواسيب المتخرج من جامعة حلب عام 1994، وقد أطلقت وزارة السياحة مؤخراً فيديو بعنوان "سوريا بتضل الأحلى".

فيما يبدو أن وزارة السياحة اكتشفت مؤخراً وجود اختراع يقوم بالتصوير من الجو، لتستخدمه في أول فيديو دعائي لها، حيث يظهر الفيديو مشاهد من الساحل السوري لم يظهر فيها من غير البحر سوى بضعة أمتار من شاطئ منطقة التصوير، وقد أثار الفيديو السخرية وفتح باب المقارنة ما بين المشاهد التي تعرضها وزارة السياحة مع تلك المشاهد التي تتصدر وسائل الاعلام العالمية حول ما يجري في سوريا.

وقد تناولت صحيفة وول ستريت الأمريكية دعاية وزارة السياحة في تقرير لها تقول فيه، أن وسط الحرب الأهلية التي دامت خمس سنوات في سوريا، يسعى نظام بشار الأسد لتغيير صورة البلاد من خلال حملة العلاقات العامة. مشيرة إلى فيديو وزارة السياحة السورية.

وأشار تقرير وول ستريت أنه في العودة إلى عام 2010 سجلت سوريا عدد 8.5 مليون زائر وسائح، إلا أنها بعد خمسة أعوام باتت البلد مدمرة.

كما قد تناول الإعلامي اللبناني نديم قطيش نفس المشهد في حلقته الجديدة من برنامج DNA الساخر على قناة تلفزيون المستقبل بعنوان "الأسد يفتتح الموسم السياحي"، ساخراً من اصدار الفيديو في آخر شهر العطلات العالمية آب/أغسطس وبداية موسم المدارس، ليختتم حلقته بعد استعراض ساخر تنقل ما بين تصريحات وزارة السياحة والواقع مع مشاهد من تحليلات الإعلام السوري حول تخاريف لرسم الخارطة السياسة من قبل تشرشل أثناء سكره، ليتساءل" شو كان شربان وزير السياحة وقت قرر يعمل الإعلان. ،،

الأمم المتحدة تدفع عشرات الملايين لنظام الأسد

أصدرت صحيفة الغارديان تحقيقاً حول عمليات تمويل من الأمم المتحدة لنظام الأسد، وتبين تحليلات الغارديان سلسلة من العقود الممنوحة للحكومة والجمعيات الخيرية المرتبطة بعائلة الأسد.

منحت الأمم المتحدة عقوداً بعشرات الملايين من الدولارات لأشخاص على صلة وثيقة ببشار الأسد، في إطار برنامج المساعدات والذي يخشى النقاد أنها تحت رحمة حكومة دمشق.

رجال الأعمال وشركاتهم الذين يخضعون لعقوبات من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تلقوا مبالغ كبيرة من قبل بعثة الأمم المتحدة، كذلك الدوائر الحكومية والجمعيات الخيرية بما فيهم واحدة أنشأتها زوجة الرئيس، بشار الأسد، وأخرى بواسطة أقرب أعوانه، رامي مخلوف.

وتقول الأمم المتحدة أنها مضطرة للعمل مع عدد محدود من الشركاء الذين وافق عليهم بشار الأسد، وأنها تعمل ما بوسعها لضمان إنفاق الأموال بشكل صحيح.

Syria

UN pays tens of millions to Assad regime under Syria aid programme

Exclusive: Guardian analysis shows series of contracts awarded to government and charities linked to president's family

Nick Hopkins and Emma Beals

1,813

ويقول متحدث باسم الأمم المتحدة: " إن خياراتنا محدودة بسبب السياق الغير الآمن، حيث إيجاد الشركات والشركاء في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها أمر صعب للغاية. ،،

ومع ذلك يرى المنتقدون أن بعثة الأمم المتحدة باتت تحت خطر الشبهات. حيث يعتقدون أن أولوية المساعدات تذهب لمناطق تحت سيطرة النظام وأن الأموال تساعد في دعم نظام مسؤول عن قتل مئات الآلاف من مواطنيها.

وأظهرت الصحيفة عدداً من العقود بملايين الدولارات مع جهات تخضع لعقوبات تحظر التعامل معها ومن بينها اتفاق مع منظمة الصحة العالمية التي أنفقت فيه أكثر من 5 ملايين دولار لدعم بنك الدم الوطني السوري الخاضع لإدارة وزارة الدفاع، رغم المخاوف الملموسة فيما إذا كانت إمدادات الدم تصل إلى المحتاجين من المدنيين، أم أنها توجه إلى الجيش أولاً.

اثنان من وكالات الأمم المتحدة شاركت منظمة ترأسها أسماء الأسد رغم ادراج اسمها تحت العقوبات الأمريكية والأوروبية، وقد صرفت لمنظمتها مجموع 8.5 مليون دولار. كما يوجد عقود تمويل لرامي مخلوف وعدد آخر من الأسماء الموضوعة في لائحة العقوبات.

هذه العقود أظهرت كيف أن الأمم المتحدة ضمنت اتفاقات مع أسماء موضوعة على لائحة العقوبات الأمريكية والأوروبية، من بينها ما لا يقل عن 258 شركة سورية حصلت على تمويلات بما يصل إلى 54 مليون دولار و 36 مليون إسترليني كحد أعلى، و 30 ألف دولار كحد أدنى، العديد منها على صلة مع بشار الأسد أو مقربة منه.

"زهرة حلب" فيلم تونسي – لبناني يعري جرائم "داعش" في سوريا

طلعنا عالحرية

انتهى المخرج التونسي رضا الباهي موخرًا، من وضع اللمسات الأخيرة على فيلمه "زهرة حلب"، الذي يتناول الآثار الإنسانية للحرب، ويعالج فنيًا ظاهرة خطيرة تعاني منها اليوم العديد من المجتمعات العربية في زمن الحرب التي تدور رحاها في سوريا، والتي كان لها الدور البارز في اطالة أمد الحرب واتساع رقعتها، مركزًا على انضمام الشباب التونسي إلى تنظيم "داعش" الإرهابي، حيث يقرر ابن أسرة تونسية، الانضمام إلى التنظيم للقتال في سوريا، فيغادر وطنه دون إبلاغ العائلة، وتقرر أمه اللحاق به لإنقاذه، فتواجه في رحلة بحثها العديد من المشاكل والأخطار.

الفيلم انتاج مشترك (تونسي – لبناني)، وقد صورت مختلف مشاهد الفيلم بين لبنان وتونس، وهو يناقش فكرة مقاومة الإرهاب والعنف من خلال الفن والسينما، ويقوم بأدوار البطولة فيه من تونس: هند صبري بدور (الأم سلمى)، وهشام رستم في دور (هشام) والد الشاب الملتحق بالتنظيم المتشدد، وطليق (سلمى)، فنان خمسيني غريب عن مجتمعه، ويجد في فنه وشرابه السلوان، والممثل الشاب محمد علي بن جمعة في دور القائد الداعشي بتونس والممثل الشاب باديس الباهي (ابن السينمائي رضا الباهي مخرج الفيلم) والذي يجسد البطولة ولأوّل مرة أمام هند صبري في دور ابنها الوحيد، الذي يقرر الالتحاق بصفوف "داعش" الإرهابي بعد أن كان شابًا عاديًا يهوى الموسيقى ويرتبط بعلاقة حب مع فتاة من سنه.

وفي تفاصيل الفيلم، أن الأم (سلمى) تعيش وهي مسعفة في أواخر الثلاثينات حياة اجتماعية متوترة بسبب طلاقها ومسؤولية تربية ابنها وتعدد أزماتها المالية، في مجتمع بدأت تتزعزع قيمه ويشوبه التطرف.. سلمى القريبة من الأحداث الآنية لبلدها بحكم عملها وتواصلها المباشر مع الناس تقرر الذهاب إلى سوريا واللحاق بصفوف "داعش" لإنقاذ ابنها من هذا الغزو المتطرف.. حكاية تكررت على مسامعنا كثيراً في عدد من البيوت التونسية وغيرها من البيوت العربية في الجزائر والمغرب ومصر والسعودية وغيرها من البلدان العربية والغربية مع بدايات الحرب السورية التي غذاها إرهاب النظام الأسدي بالتطرف الديني والرايات السوداء.

وبحسب سيناريو الفيلم، فإن هند صبري أو (سلمى) تغادر تونس في اتجاه الأراضي السورية متحججة بالانضمام للتنظيم الإرهابي هناك وفي خضم الأحداث، التي عاشتها ومتابعتها للمعاناة الإنسانية في سوريا تجد نفسها أمام ابنها وهي تُقدم له كهدية تحت ما يسمى بـ"بجهاد النكاح".. هذا المشهد سيكون المغير الرئيسي لأحداث العمل، الذي اعتمد في حواره على عبارات تونسية يمكن أن يستوعبها المشاهد العربي وذلك حسب بعض لقطات الإعلان الدعائي للفيلم.

"زهرة حلب" استعان بعدد من نجوم الفن السوري وهم: محمد آل رشي وزينة حلاق وجهاد زغبي،

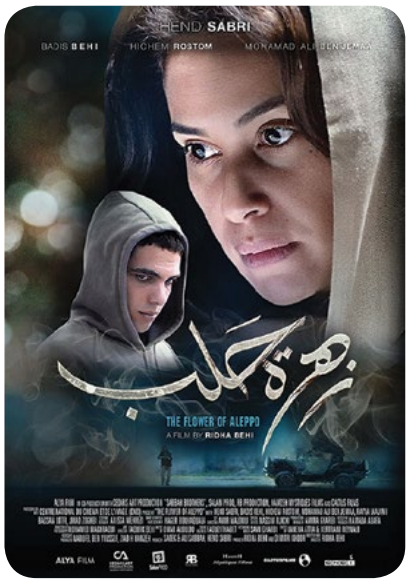

وشارك في إنتاجه شركة "الأخوان صباح" اللبنانية، وهند صبري عبر شركة "سلام برود" وشركة "عليا" لرضا الباهي.

وقالت هند صبري في تصريحات صحفية عن الفيلم إنه: "يحمل رسالة إنسانية، لا سياسية، فالفيلم يدين الحرب نفسها بغض النظر عن هوية أطرافها، فالحرب تدمر الجميع"، وأضافت: "بطلة الفيلم وابنها ينتميان إلى عائلة تونسية عادية مثل كل العائلات، لها حياتها ومشكلاتها وأحلامها، تحب وتغضب وتتزوج وتنفصل، لكن الحرب تقع على رؤوسهم فتدمر كل شيء؛ أحلامهم وطموحاتهم ومشكلاتهم القديمة".

وأكدت "صبري" أن "الفيلم يقوم على رؤية عربية للحرب في سوريا، باعتبار المأساة السورية مأساة

للعرب جميعًا". مشيرةً إلى أنه: "حين يتحول الصراع بين الأطراف السياسية، أيًا كان مبرره أو هدفه، إلى صراع مسلح، فإنه يتسبب في تدمير حياة الناس العادية، بما فيهم من كانوا هدفًا لحمايتهم وتحسين أحوالهم، والفيلم يحاول نقل هذا المعنى".

ونفت الممثلة التونسية ما أشيع عن أن العمل يتعرض لما يُدعى (جهاد النكاح)، لافتةً إلى أنه "يعرّي مجتمع التنظيم الإرهابي المظلم بشكل عام وبكل تفاصيله، كما يتطرق إلى ممارساتهم الجنسية، لكنه ليس موضوع العمل الأساسي".

وكانت هند صبري قد صرحت في حوار سابق مع إحدى المجلات العربية، أنها ليست قلقة من تعرضها للتهديد من قبل مناصري الجماعات المتطرفة، قائلة: "فليهددوني كما يشاؤون، ما يشغلني هو تقديم أعمال فنية تلامس معاناة شعوبنا. نحن نعيش في عالم عربي متغير بصفة يومية، وبما أنني أنتمي إلى هذا الوطن ومهمومة بقضاياه، فلا بد من أن أطرح مشكلاته".

وطرحت الجهات المنتجة لـ"زهرة حلب" مؤخرًا، الإعلان الدعائي للفيلم، والذي يكشف حالة المجتمع التونسي بعد "ثورة الياسمين"، وكيف ظهرت بعض الجماعات المسلحة التي حاولت فرض فكرها بقوة السلاح، واستخدمت وسائل حديثة في استقطاب الشباب وتجنيدهم باسم "الجهاد" في سوريا.

ويُشار إلى أن فيلم "زهرة حلب" سيعرض قريبًا وبعد ثلاث سنوات من التحضيرات في عدد من المهرجانات الدولية، كما سيفتتح فعاليات الدورة السابعة والعشرين لأيام قرطاج السينمائية، المزمع انعقاده في الفترة الممتدة بين 28 تشرين أول/ أكتوبر وحتى الخامس من تشرين ثاني/ نوفمبر المقبلين.

إبداعات ونشاطات سورية

طلعنا عالحرية – القسم الثقافي

الشاعر الجولاني ياسر خنجر في أمسية شعرية بباريس

نظمت جمعية "نورياس للتبادل الثقافي السوري الأوروبي" يوم الأحد 21 آب/ أغسطس، أمسية شعرية في العاصمة الفرنسية " باريس" للشاعر السوري ابن الجولان المحتل ياسر خنجر، وذلك في مقهى الميري 8 ساحة سان سولبيس. بمبادرة من الشاعرة السورية هاله محمد. وقد حضر الأمسية لفيف من السوريين المقيمين بالعاصمة الفرنسية، من بينهم الفنان سميح شقير، والكاتب والناشر فاروق مردم بيك، والمخرج أسامة محمد، ومغنية الأوبرا الفنانة نعمى عمران، والشاعر والمترجم جولان حاجي.

وتولى الشاعر الفرنسي جاك فورنيي (نائب رئيس اتحاد الشعراء الفرنسيين)، قراءة قصائد الشاعر ياسر خنجر المترجمه للفرنسية.

وقالت الشاعرة هالة محمد بأن الشاعر المناضل ياسر خنجر يستحق هذا التكريم الخاص جدًا، في هذه الأمسية الشعرية التي بدأت بأسئلة ومداخلات قدمها الحضور الذين لم تتسع مقاعد المقهى لهم، فبقي عدد كبير منهم واقفًا، يستمع إلى هذه الروح الرائعة وهذه التجربة الجولانية التي كوتها سجون الاحتلال وميادين النضال في الجولان، ووجدت صداها داخل كل تلك الصدور والعقول السورية المشتاقة بوجع وحب وأمل، لكل شئ في الجولان.

"سورية الفن والهروب" .. رسائل الحرية في زمن الظلم والظلام بكولونيا

تحت عنوان "سورية الفن والهروب" احتضنت مدينة كولونيا الألمانية، مابين 6 و21 من شهر آب، أغسطس 2016، معرضًا للفن التشكيلي السوري يرصد قضية الدمار الذي تمثله الحرب الدائرة رحاها في الوطن الأم. وذلك بمشاركة أكثر من 20 فنانًا قدموا أعمالهم بين النحت والرسم، في بناء قديم بكولونيا يرجع للحرب العالمية الثانية.

"يهددون بأن يقطعوا وأن يقتلوا عندما يسمعون في كلامي حرية؛ لأنهم يخافون الحرية"، "صلاة: في زمن الظلم والظلام، وعلى هذه الأرض المحروقة، نحن بحاجة إلى صلاة من القلب".. كانت هذه هي أقوى العبارات

المرافقة لأعمال الفنانين السوريين.

وبحسب الباحث السوري عبد الله جبار، أحد القائمين على تنظيم هذا المعرض، فإن الهدف الأساسي من تنظيمه هو فتح جسر التواصل بين الشعب الألماني والشعب السوري، وفي نفس الوقت العمل على رصد الألم، الذي تعرض له السوريون، من خلال تجسيد الخسائر المادية والبشرية، وكذلك النفسية التي تنتج عقب الدمار والحرب. مضيفًا هناك هدف آخر لا يقل أهمية وهو "تجاوز الصورة السلبية، التي تم تكريسها من قبل مجموعة من المنابر الإعلامية، بخصوص اللاجئ السوري.

"حرمون" يطلق "منتدى الفرات للحوار" في مدينة غازي عنتاب

أعلن مركز "حرمون للدراسات المعاصرة" عن إطلاق "منتدى الفرات للحوار" في مدينة غازي عنتاب، ويهدف المنتدى إلى بناء حوار فكري سياسي اجتماعي حول قضايا الشأن السوري، في إطار برنامج مركز "حرمون" لدعم الحوار والتنمية الثقافية والمدنية، وخصوصًا بين الشباب السوري. ومن أهداف المنتدى مناقشة المسائل الفكرية والسياسية والمجتمعية الحيوية والملحة في الشأن السوري، من أجل إنتاج مقاربات ومقترحات وحلول ملائمة. كما يهدف إلى إيجاد تقاطعات بين مخرجاته ومخرجات عديد الجهات التي عملت في السياق ذاته، ليصب عمل المنتدى في إطار الاستفادة من جهد الآخرين، والمراكمة فوق أعمالهم. ويطرح

المنتدى سلسلة من الموضوعات والمحاور المتكاملة التي سيتم تناولها شهريًا على شكل محاضرة أو ندوة، ومن الموضوعات والقضايا المهمة التي سيتناولها: الصراع الدولي والإقليمي على/ وفي سورية، الوضع السياسي السوري ومآلاته، قضايا التربية والتعليم، اللاجئون السوريون في بلدان اللجوء، أوضاع المرأة السورية، الشباب السوري والمستقبل، أوضاع الأطفال السوريين ومعاناتهم، أحوال المدن والقرى السوري.. إلخ.

صدر حديثًا "جاءت تربي الضوء" للشاعر محمد العثمان

صدر حديثًا عن "دار فضاءات للنشر والتوزيع" في الأردن، المجموعة الشعرية "جاءت تربي الضوء" للشاعر والناقد السوري محمد العثمان، الذي صرح عنها بقوله: في هذه المجموعة، يتشاكل الألم مع الأمل، يتلاقى الماضي مع الحاضر، ويتشرب الحُلمُ لعنةَ الحرب من روح الحب. مضيفًا: إنّ فتراتِ كتابة هذه النصوص متفاوتة، منها ما كتب في عام 2008، 2002، ومنها ما كتب عام 2014. الذي جعلني أجمع بين هذه النصوص هو رغبتي في التعبير عن امتداد حلمي بكل حالاته وتجلياته فَرِحًا، أو غاضبًا، رائيًا أو مستشرفًا. وختم بقوله: "في هذه النصوص تختزل تجربتي مع الشعر على امتداد ثلاثة عشر عامًا.. في الحب والرؤيا والحرب".